

أخبار عالمية

السعودية تقفز إلى المراكز العشرة الأولى عالمياً في المحاسبة



حققت السعودية إنجازاً جديداً في مؤشرات التنافسية العالمية بعدما تقدمت إلى المرتبة التاسعة عالمياً في مؤشر ممارسات المراجعة والمحاسبة ضمن تقرير التنافسية العالمية 2026 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية. ويعكس هذا التقدم نجاح مسار تطوير القطاع المحاسبي والرقابي خلال السنوات الماضية، بعدما كانت المملكة تحتل المرتبة الثانية والعشرين قبل سنوات قليلة. وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين أحمد المغامس أن هذا الإنجاز جاء نتيجة تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة وتعزيز جودة الأداء المهني ورفع كفاءة الكوادر الوطنية. كما أسهم التوسع في الخدمات الرقمية وتطوير الأطر التنظيمية في تعزيز موثوقية التقارير المالية ورفع مستوى الشفافية.

انقسام أوروبي حاد حول الميزانية الجديدة وتمويل الاستثمارات



احتدم الجدل بين قادة الاتحاد الأوروبي بشأن الميزانية متعددة السنوات للفترة بين 2028 و2034، وسط تباين واضح بين ألمانيا وفرنسا حول آليات التمويل. وأكد المستشار الألماني فرديريش ميرتس رفض بلاده لأي توجه نحو الاقتراض المشترك، مشدداً على ضرورة تجنب زيادة الديون الأوروبية. في المقابل، جدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دعوته إلى توسيع حجم الميزانية وزيادة الاستثمارات العامة لدعم الابتكار والنكاه الاصطناعي وتعزيز القدرة التنافسية للقارة.

العراق والبوسنة على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي



أعلنت مجموعة العمل المالي إدراج العراق والبوسنة والهرسك على «القائمة الرمادية» الخاصة بالدول التي تحتاج إلى مراقبة إضافية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأوضحت المجموعة أن البوسنة مطالبة بتعزيز حماية نظامها المالي وتحسين الرقابة على القطاع المصرفي لمنع استغلاله من قبل الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية. كما أدرج العراق بسبب الحاجة إلى معالجة المخاطر المرتبطة بالتعاملات النقدية وزيادة التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز استخدام المعلومات المالية.

الافتتاحية

الشركات العائلية.. قوة كويتية تتجاوز الحدود

مترابكة ورؤوس أموال طويلة الأجل وقدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية تتجاوز الحسابات قصيرة المدى. ومن هنا، فإن ما تكشفه هذه التصنيفات لا يتعلق فقط بترتيب الشركات أو حجم أعمالها، بل يسلط الضوء على قصة نجاح اقتصادية عربية متواصلة، تؤكد أن المؤسسات التي تبني على رؤية طويلة المدى وقيم راسخة وقدرة مستمرة على التجدد، تبقى الأقدر على عبور المتغيرات وصناعة المستقبل. وفي قلب هذه القصة، تواصل الشركات الكويتية العائلية ترسيخ حضورها كأحد أبرز النماذج الاقتصادية القادرة على الجمع بين إرث الماضي وطموحات الغد.

ميثال وليم

الشركات لم تحافظ على استمراريته فحسب، بل نجحت في توسيع نطاق أعمالها خارج الحدود المحلية، والدخول إلى قطاعات جديدة ترتبط بالاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا والطاقة والخدمات الحديثة، لتؤكد أن القدرة على المنافسة لم تعد مرتبطة بحجم السوق المحلية، بل بقدرة المؤسسة على الابتكار والتوسع وصناعة الفرص. وتكتسب هذه المكانة أهمية مضاعفة في وقت تتجه فيه الاقتصادات الخليجية والعربية إلى إعادة رسم أولوياتها الاقتصادية، وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة التنمية. فالشركات العائلية لم تعد مجرد مستفيد من النمو الاقتصادي، بل أصبحت أحد صنّاعه الرئيسيين، بما تمتلكه من خبرات

العديد من المؤسسات الحديثة، لتصبح اليوم أحد أهم روافد النمو الاقتصادي والاستثمار والتوظيف. ورغم التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، من تغيرات تكنولوجية متلاحقة واضطرابات جيوسياسية ومنافسة عالمية متزايدة، أثبتت هذه الشركات قدرتها على التطور وإعادة صياغة نماذج أعمالها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة. وفي هذا السياق، فإن حضور ست مجموعات كويتية ضمن قائمة «فوربس الشرق الأوسط» لأقوى 100 شركة عائلية عربية لا يمثل مجرد إنجاز تصنيفي أو مكسب معنوي، بل يعكس مكانة راسخة للقطاع الخاص الكويتي في المشهد الاقتصادي العربي. فهذه

في عالم الاقتصاد، لا تُقاس قوة الدول بما تملكه من موارد فقط، بل بما تملكه من مؤسسات قادرة على صناعة الثروة واستدامة النمو عبر الأجيال، ومن هذا المنطلق، تبرز الشركات العائلية العربية بوصفها واحدة من أكثر الظواهر الاقتصادية رسوخاً وتأثيراً في المنطقة، بعدما نجحت في التحول من مشاريع تجارية محدودة النطاق إلى إمبراطوريات اقتصادية عابرة للحدود، تقود استثمارات بمليارات الدولارات وتدير آلاف الموظفين وتؤثر في حياة ملايين المستهلكين. وعلى مدى عقود طويلة، كانت الشركات العائلية شريكاً أساسياً في بناء اقتصادات المنطقة، وساهمت في تأسيس قطاعات حيوية قبل ظهور

مع اعتماد الإطار التنظيمي لصناديق المؤشرات المتداولة

البورصة تفتح بوابة الاستثمار الذكي

العصيمي: التطوير يدعم مستهدفات رؤية الكويت 2035 المالية



1 اعتماد صناديق المؤشرات يعزز تنوع الأدوات والسيولة الاستثمارية

وأوضحت البورصة أن نجاح المشروع جاء نتيجة التنسيق الوثيق مختلف الجهات العاملة في السوق، حيث جرى تطوير البنية التقنية وإجراء اختبارات تشغيلية مكثفة أثبتت جاهزية الأنظمة لاستقبال هذا النوع من الأدوات الاستثمارية، بما يضمن انطلاقة مستقرة وفعالة. وقال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت محمد العصيمي إن نتائج الاختبارات الفنية أكدت جاهزية السوق لاستقبال طلبات الإدراج والتداول، مشيراً إلى أن البورصة لعبت دوراً محورياً في تحديث بنيتها التحتية التقنية والتشغيلية لاستيعاب الأدوات الاستثمارية الحديثة، بما يعكس قدرتها على تحويل التوجهات الرقابية والتشريعية إلى واقع عملي يخدم المستثمرين ويعزز تنافسية السوق. وأضاف أن هذه الخطوات تنسجم بصورة مباشرة مع مستهدفات رؤية الكويت 2035 الرامية إلى تحويل الدولة إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، من خلال توفير بيئة استثمارية تنسجم بالشفافية والتنوع والكفاءة، بما يعزز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويرفع مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. طالع..... ص4

كتب خالد فهاد

أدخلت بورصة الكويت مرحلة جديدة من التطوير بعد اعتماد الإطار التنظيمي والتشريعي لصناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، في خطوة تعد من أبرز التحولات التي شهدتها السوق خلال السنوات الأخيرة، وتستهدف توسيع قاعدة المنتجات الاستثمارية وتعزيز السيولة ورفع كفاءة السوق بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية. ويمثل إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة المحطة الختامية للجزء الثاني من المرحلة الثالثة لبرنامج تطوير السوق، بعدما سبقها في أبريل الماضي تدشين تداول السندات والصكوك، لتكتمل بذلك منظومة الأدوات الاستثمارية الحديثة التي تستهدف ترسيخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي قادر على استقطاب الاستثمارات النوعية. وأكدت بورصة الكويت أن اعتماد الإطار التنظيمي الجديد يشكل إضافة، إذ سيتم تعديل قواعد البورصة لتتواءم مع الأحكام الخاصة بإدراج وتداول صناديق المؤشرات، بما يوفر بيئة تنظيمية متكاملة تنظم عمليات الإدراج والإفصاح والتداول وفق معايير عالمية، ويمنح مديري الصناديق المحليين والدوليين فرصة الوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين.

أسواق الطاقة تترقب محادثات سويسرا

يقودها المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي للتوصل إلى تفاهات أكثر استدامة تضمن استمرار تدفق النفط واستقرار حركة التجارة البحرية. كما أن نجاح المفاوضات قد يفتح المجال أمام تخفيف بعض القيود الاقتصادية المفروضة على إيران، ما يعزز المعروض النفطي العالمي ويدعم توازن الأسواق. وكانت أسعار النفط قد شهدت تقلبات حادة خلال الأشهر الماضية بفعل الحرب والتوترات الإقليمية، فيما ساهمت بوادر التهيدة الأخيرة في تهدئة المخاوف بشأن الإمدادات العالمية.

الطبيعي المسال العالمية. وأي اضطراب في هذا المر الحيوي ينعكس سريعاً على أسعار الخام وتكاليف الشحن وسلاسل الإمداد الدولية. ورغم الأجواء الإيجابية التي راقت توقيع مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران، فإن التقارير المتعلقة بانتهاكات محتملة للهدنة والتلويح الإيراني بإغلاق مضيق هرمز أعادت المخاطر الجيوسياسية إلى واجهة الأسواق. وتخشى المؤسسات المالية وشركات الطاقة من أن يؤدي أي تصعيد جديد إلى تقليص الإمدادات ورفع أسعار النفط مجدداً بعد فترة من التراجع النسبي. ويعول المستثمرون على المحادثات التي

دخلت أسواق الطاقة العالمية مرحلة ترقب حذرة مع اقتراب انطلاق محادثات أمريكية - إيرانية في سويسرا تهدف إلى تثبيت التفاهات الأخيرة بين الجانبين وتحويلها إلى اتفاق دائم، في وقت يراقب فيه المستثمرون تداعيات أي تطورات سياسية أو عسكرية على إمدادات النفط والتجارة العالمية. وتكتسب المفاوضات المرتقبة أهمية اقتصادية استثنائية نظراً لارتباطها المباشر بمستقبل حركة الملاحة في مضيق هرمز، الذي يعد أحد أهم شرايين الطاقة في العالم، إذ يمر عبره نحو خمس تجارة النفط والغاز

مع عودة الصادرات والواردات عبر «هرمز»

«الشال»: تعويض الخسائر المادية للكويت خلال عام واحد

قال التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات الاقتصادية في تحليل لأوضاع طرفي النزاع في حرب إقليم، أو الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، أنه حتى هذه اللحظة، يمكن لدول الإقليم المتضررة، وحتى الأكثر تضرراً مثل قطر والكويت، أن تعوض خسائرها غير البشرية في أقل من سنة، وتبقى الخسائر البشرية المؤلمة. وأكد أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي طرف الحرب الرئيسي، جسدت في تفاوضها ما ذكره الرئيس الأمريكي ترمب بأن دخول هذه الحرب كان خطأ، وكان تخصيص صحيح، فالنتيجة هي معدلات تضخم أعلى ومعدلات نمو أقل ومعدلات فائدة أعلى ما يعقد من وضع الاقتصاد الأمريكي ويجعل بأقول قوة هي الأعظم حال بدء فقدان الدولار الأمريكي لوضعه المميز. طالع..... ص5

أبيلين A390 GTS
قوة جاهزة للتحدي

طالع ص 17

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في: | إعداد: حامد الدوسري



1 إعادة هيكلة مرتقبة

تدرس شركة استثمارية كبرى إعادة ترتيب بعض أصولها التشغيلية وإعادة تمركز لاستثماراتها الخارجية بهدف رفع الكفاءة وتحسين العائد لمساهميها خلال النصف الثاني من العام الحالي.

2 مفاوضات متعثرة

تشهد عملية اندماج بعض العراقيل، فيما يترقب مساهمو الكيانين حلحلة فيما يتعلق بالخطوات اللازمة لتخفيف التوتر، حيث أن اتمام العملية سيضع الكيان الجديد في مرتبة متقدمة للغاية ويعظم من أصوله.

3 مراجعة خطط التوسع:

أوقفت شركة مدرجة بعض خططها الخارجية لحين اتضح الرؤية الاقتصادية في عدد من الأسواق المستهدفة، خاصة بعد الأحداث الأخيرة بالمنطقة والتداعيات السلبية لتعطل حركة التجارة العالمية لفترة.

4 تحسن في التدفقات النقدية

كشفت مؤشرات أولية عن نجاح إحدى الشركات المعروفة في تقليص الضغوط التمويلية مقارنة بالفترة السابقة، حيث سددت خلال الشهر الحالي مبلغ مؤثر من مديونياتها البنكية.

5 اهتمام أجنبي متزايد

رصدت أوساط استثمارية اهتماماً متنامياً من مؤسسات أجنبية بفرص استحواذ وشراكات في المنطقة، ظهر جلياً من عمليات شراء كثيفة على أسهم شركات بعينها.

6 مباحثات متقدمة

تتجه الأنظار إلى مباحثات متقدمة بين جهة محلية ومستثمر إقليمي بشأن مشروع

7 ترتيبات لتنفيذ صفقة ضخمة

ضمن خطة تستهدف توفير سيولة مالية تُوظف في دعم توسعات واستثمارات جديدة، هناك ترتيبات جارية لتنفيذ صفقة على نحو 40 مليون سهم من

8 سداد التزامات

شركة عقارية كبرى في السوق قامت بسداد دفعة من التزاماتها قصيرة الأجل لصالح أحد البنوك المحلية بقيمة 754.4 ألف دينار. من المتوقع أن ينعكس هذا السداد إيجاباً على المركز

9 تمويل منصة تداول

في مؤشر جديد على استمرار النشاط الاستثماري والتمويلي في المنطقة رغم التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية، تستعد مجموعة مالية

10 عملية بيع لتعزيز السيولة

توقعت شركة مدرجة تحقيق صافي ربح بنحو 990 ألف دينار بعد إتمام عملية بيع إحدى وحداتها التابعة.

11 استقالة مفاجئة

قدم نائب رئيس مجلس إدارة في شركة صناعية مدرجة استقالة مفاجئة من منصبه، بنهاية الأسبوع المنصرم وقبلت الشركة الاستقالة اعتباراً من تاريخ تقديمها.

12 معالجة دعوى قضائية

قامت شركة مدرجة بتكوين مخصص مالي لمواجهة مطالبة قضائية، مرفوعة ضدها، وذلك في إطار التزامها بالمعايير المحاسبية المعتمدة.

13 إعادة تسعير أصول

تجري شركة مراجعة شاملة لقيم بعض الأصول ضمن خطة تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحديث البيانات المالية، خاصة مع استياء بعض كبار مساهميها من غموض في بعض البيانات المالية.

14 انفراجة قانونية محتملة

تقترب إحدى القضايا التجارية طويلة الأمد من مراحلها النهائية وسط توقعات بتسوية مرضية لجميع الأطراف، خاصة وأن القضية قابلة منذ زمن دون حل مع تضرر كبير للجميع.

15 تحالفات جديدة

تشير معطيات إلى وجود اتصالات بين شركات عاملة في قطاعات متقاربة لدراسة فرص تعاون مشتركة قد تتضمن اندماجات واسعة.

16 استعدادات لإدراج محتمل

تعمل شركة خاصة على استيفاء متطلبات الحوكمة والإفصاح تمهيداً لخطوات تقودها إلى الإدراج في سوق المال.

17 عمليات تخارج

نقلت شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في التجارة العامة وتابعة لمجموعة استثمارية كبرى مدرجة ملكية 14.21 مليون سهم في الشركة الرئيسية، وجاء نقل الملكية بموجب اتفاقية تخارج مبرمة. ومن المتوقع أن تسهم هذه التحركات في إعادة توزيع الملكيات داخل الشركة، مع ترقب المستثمرين لأي انعكاسات محتملة على استراتيجية الشركة أو توجهات مساهميها الرئيسيين خلال الفترة المقبلة.

مشارك قريباً، تشارك به جهات حكومية وتمويلية

أسهم إحدى الشركات الاستثمارية الإسلامية المدرجة، التي كانت تحمل سابقاً الطابع التمويلي، بقيمة إجمالية متوقعة تلامس 6 ملايين دينار.

المالي للشركة من خلال خفض المطلوبات المتداولة بالقيمة ذاتها، كما يُتوقع أن يظهر أثر هذه الخطوة في نتائج أعمال الشركة خلال الفترات المالية المقبلة.

كويتية كبرى لتقديم تمويل بقيمة تقارب 100 مليون دولار لصالح إحدى منصات التداول.

ووفق للمعلومات يتمثل الأثر المالي الناتج عن عملية البيع في تحقيق أرباح وتعزيز السيولة وخفض بعض الالتزامات المالية.

ووفق للمعلومات فإن الاستقالة كانت لأسباب خاصة، وأن أعمال الشركة التشغيلية تسير بصورة طبيعية دون تأثر ولا يوجد أثر مالي جوهري ناتج عن هذه الاستقالة.

ووفق للمعلومات فإن قيمة المخصص تم احتسابها بناءً على التقييمات المتاحة للمخاطر والالتزامات المحتملة المرتبطة بالقضية.

شملت: «صناعات الغانم» و«الشايغ» و«الساير» و«الملا» و«المضف والكليب» و«أبناء الغانم»

«فوربس»: 6 شركات كويتية ضمن أقوى 100 مجموعة عائلية عربية

1 4 تريليون دولار متوقع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في 2026

2 دول الخليج تهيمن على التصنيف.. ضمت 86 شركة منها 32 سعودية

كتب محمد ياسين

التي يمتد تاريخها لأكثر من 123 عامًا إلى كيان خاص. ولا تزال دول الخليج تهيمن على التصنيف، حيث تضم 86 شركة، منها 32 شركة في السعودية، و31 شركة في الإمارات، و10 شركات في قطر. كما شملت القائمة شركات من مصر والأردن والمغرب ولبنان والجزائر، بما يؤكد أن الشركات العائلية العربية تتجاوز حدود منطقة الخليج، وتمثل في العديد من هذه الأسواق محركاً رئيسياً للتوظيف في القطاع الخاص، والنمو الاقتصادي. وجاء ترتيب الشركات العائلية في الكويت ضمن القائمة كالتالي:

مجموعة حسن علام القابضة المصرية، عن تسجيل مستوى قياسي في قيمة محفظة مشاريعها قيد التنفيذ، بلغ 7.2 مليار دولار في عام 2025، بالتزامن مع استمرار توسعها الإقليمي خارج مصر، وإنشاء مشاريع جديدة في أسواق المنطقة.

في حين قادت مجموعة شركات الزاهد السعودية، تحالفًا استحوذ على شركة بارلورلد المحدودة (Barloworld Limited) جنوب الأفريقية، الوكيل المعتمد لعلامة كاتربيلر (Caterpillar) في صفقة قدرت قيمة الشركة بنحو 1.3 مليار دولار، ما أسهم بتحويل الشركة

عربية، مزيجًا من الاستقرار واستمرار التحول المتسارع. فالشركات المدرجة في التصنيف لا تكتفي بإرثها التاريخي، بل تتوسع عبر صفقات استحواذ، وطرح شركاتها التابعة في الأسواق المالية، وعقد اتفاقيات امتياز في قطاع البنية التحتية، كما تنشط بقوة في أسواق جديدة لم تكن حاضرة فيها سابقًا.

وفي هذا السياق، حصلت شركة باور إنترناشيونال القابضة القطرية، على عقود بنية تحتية بقيمة 11 مليار دولار في سوريا، تشمل: إعادة تطوير مطار دمشق الدولي، ومشاريع طاقة بقدرة 5 آلاف ميغاواط. كما أعلنت

عائليًا دورها المحوري في بناء الثروات، وتوفير فرص العمل للملايين الأشخاص، ودعم النمو عبر قطاعات استراتيجية، كالطاقة والبناء والتجزئة والرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية والمالية، وغيرها.

في عام 2025، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية نحو 3.8 تريليون دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز 4 تريليونات دولار في عام 2026، وفقًا للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان). وتعكس قائمة فوربس الشرق الأوسط هذا العام، لأقوى 100 شركة عائلية

حلت 6 شركات كويتية ضمن قائمة «أقوى 100 شركة عائلية عربية لعام 2022»، التي تصدرها مجلة فوربس العالمية، وضمت الشركات الستة: صناعات الغانم، ومجموعة الشايغ، ومجموعة الساير، ومجموعة الملا، ومجموعة المضف والكليب، ومجموعة أبناء الغانم.

وتعدّ الشركات العائلية العربية، جزءًا أصيلًا ومكوّنًا رئيسيًا من التاريخ الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أسهمت على مدى عقود في رسم ملامح المشهد الاقتصادي للمنطقة. واليوم، تواصل الشركات المملوكة والمدارة



41 مجموعة الساير

رئيس مجلس الإدارة: فيصل بدر الساير
عام التأسيس: 1954

تنشط مجموعة الساير في قطاعات السيارات والتجارة والتعليم والرعاية الصحية والاستثمارات والعقارات والأنشطة الصناعية والأعلاف الحيوانية. وإلى جانب أنشطتها التجارية، تدعم مجموعة من المبادرات الاجتماعية والتكيفية، بما في ذلك شركات لهذا العام مع المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي في العلاقات العامة، وخدمة العملاء، واللجنة البرلمانية الكويتية، والمدرسة الإنجليزية الحديثة (NES) حيث استضافت جلسات تعليمية للطلاب.



88 مجموعة أبناء الغانم

رئيس مجلس إدارة المجموعة: عادل الغانم
عام التأسيس: 1999

تنشط مجموعة أبناء الغانم التي تتخذ من الكويت مقرًا لها، عبر قطاعات سلاسل المتاجر الكبرى (الهايبرماركت) والسيارات والتجزئة والعقارات والاستثمارات والمقاولات والمنتجات الطازجة، ويعمل لديها أكثر من 5 آلاف موظف عبر 4 دول. وفي ديسمبر 2025، أعلنت المجموعة عن مشروع تطوير واجهة بحرية بمساحة 180 ألف متر مربع في شاطئ الخفجي بالسعودية، بالتعاون مع أمانة المنطقة الشرقية، ليعد أول مشاريعها في المملكة. كما تعترفت افتتاح منشأة متطورة للسيارات باستثمارات تبلغ 40 مليون دولار خلال العام الجاري.



20 مجموعة الشايغ

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي: محمد عبد العزيز الشايغ
عام التأسيس: 1890

تمثل مجموعة الشايغ أكثر من 50 علامة تجارية عالمية في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وأوروبا، وتدير أكثر من 3500 متجر ومقهى ومطعم ووجبة ترفيحية، إلى جانب أعمال أخرى في قطاعات الخدمات اللوجستية، وإنتاج الأغذية، وأكثر من 125 مشروعًا رقميًا. كما تضم محفظتها علامات تجارية، مثل: ستاركس، ولتش أند ام، ودينهامز، وبي إف تشانغز، وبيوتس، وهامبتون من هيلتون. في أبريل 2026، أعلنت المجموعة عن افتتاح أول مركز عالمي لاستقطاب المواهب والكفاءات الخارجية في مصر، واستحوذت على امتياز ستاركس في اليونان وقبرص. وفي عام 2025، افتتحت المجموعة أولى متاجر برايمارك، وألتا بيوتي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى افتتاح 3 متاجر برايمارك في دبي مطلع عام 2026.



87 مجموعة المضف والكليب

نائب رئيس مجلس الإدارة: بدر الكليب
عام التأسيس: 2012

أسس عبدالله المضف وبدر الكليب، مجموعة المضف والكليب عام 2012. واليوم، تنشط المجموعة الكويتية عبر قطاعات متنوعة تشمل: الإعلام الرقمي وتقنيات البث المباشر، والأغذية والشروبات، والعقارات، والإنتاج الإعلامي، كما يعمل لديها أكثر من 800 موظف في الخليج ولندن. وبين عامي 2025 و2026، تجاوز عدد مستخدمي منصة البث التابعة للمجموعة شاشا 3 ملايين مستخدم حول العالم، كما حصلت على حقوق بث شبه حصرية لمباريات الدوري الإيطالي الممتاز (Serie A) في 16 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



15 صناعات الغانم

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي: قتيبة الغانم
عام التأسيس: 1932

أسس صناعات الغانم يوسف الغانم، وتوظف أكثر من 15 ألف شخص عبر 30 شركة تعمل في 40 دولة ضمن مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا والأسواق الآسيوية الناشئة. وتضم محفظة المجموعة، العديد من الشركات مع علامات تجارية عالمية مثل: أمريكان إكسبريس، والخطوط الجوية البريطانية، وكاديلاك وبريفيل، وهواوي ونوكيا وسوني وسياسكو، إلى جانب العديد من علامات السيارات التجارية. في ديسمبر 2025، أطلقت المجموعة شركة برك، وهي مشغل فائق السرعة لشحن السيارات الكهربائية في الكويت. وفي مارس 2026، أطلقت المجموعة خدمات ستارلينك إنترنت الأقمار الصناعية، التابعة لشركة سبيس إكس في الكويت، من خلال شركتها التقنية: سما إكس.



51 مجموعة الملا

الرئيس التنفيذي للمجموعة: طلال أنور الملا
عام التأسيس: 1938

أسس الراحل عبد الله الملا مجموعة الملا عام 1938، وتعمل اليوم في 8 دول بقوة عاملة تبلغ 15 ألف موظف. وتضم محفظتها أكثر من 40 شركة، وما يزيد عن 200 علامة تجارية عالمية عبر قطاعات تشمل: السيارات والهندسة والخدمات المالية، والإيجار والتأجير التمويلي، والتجارة والتصنيع، والرعاية الصحية، والتعليم، والعقارات. وهي وكيل توزيع سيارات ومركبات لعلامات تجارية مثل: مرسيدس بنز وميتسوبيشي وموتورز وستيلانتيس و(FUSO). وقد وسّعت المجموعة محفظتها في الكويت مؤخرًا، بضم علامتي شاكومتو للشاحنات و(Soueast Motors) فيما توسعت في العراق عبر ميتسوبيشي وموتورز. وفي عام 2025، أبرمت مجموعة الملا شراكة مع شركة رولز رويس لأنظمة الطاقة، لتنفيذ مشاريع في قطاع الطاقة بالكويت.

إضافة نوعية إلى منظومة سوق المال الكويتي

«البورصة» جاهزة لإدراج صناديق المؤشرات المتداولة

1 العصيمي: خطوة محورية لتطوير البيئة الاستثمارية وتنويع أدواتها

2 دور محوري في تحديث البنية التحتية لاستيعاب الأدوات الاستثمارية المتقدمة

كتب مساعد صالح



محمد العصيمي

واختتم العصيمي تعليقه معرباً عن خالص تقديره على الجهود المثمرة في اعتماد الإطار التنظيمي والتشريعي لإطلاق منصة صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs). كما ثمن التعاون الوثيق مع كافة أطراف منظومة السوق، لما له من بالغ الأثر في دعم مسيرة التطوير التي يشهدها سوق المال الكويتي وتوفير بيئة تداول مؤسسية تتسم بأعلى معايير الكفاءة والشفافية، بما يلبي تطلعات المصددين ويوفر للمستثمرين أدوات استثمارية مبتكرة تعزز تنافسية سوق المال الكويتي.

منظومة متكاملة تغطي دورة صناديق المؤشرات المتداولة بالكامل

طوّرت بورصة الكويت منظومة تشغيلية شاملة تغطي دورة صناديق المؤشرات المتداولة، من الإدراج إلى التداول اليومي. كما تتضمن المنظومة تنظيم إدراج الصناديق المحلية والدولية، وتحديد التزامات الإفصاح المستمرة

قلب «رؤية الكويت 2035»، حيث تفخر بورصة الكويت بدورها كأحد المحركات الرئيسية لتحويل الدولة إلى مركز مالي وتجاري إقليمي رائد. ومن خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالشفافية والتنوع، تساهم البورصة بفاعلية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة المسيرة التنموية للاقتصاد الوطني.

التحديات الجيوسياسية

وفي هذا السياق، شدد العصيمي على أن ثقة المستثمر هي «الأمانة» التي تقود مسيرة التطوير، قائلاً: «يدل إطلاق هذه الأدوات في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة على متانة الاقتصاد الوطني وعمق الثقة في منظومة الكويت المالية، وأن النجاحات المتلاحقة ليست إلا تجسيد لنهج مؤسسي راسخ في التطوير المستمر، يهدف لخلق بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالشفافية وتساهم في تعزيز دور القطاع الخاص في المسيرة التنموية الوطنية.»

وملموسة. كما أكدت الكفاءة العالية وجهوية البنية التحتية للتداول. وبناءً عليه، أصبحت البورصة مهياً تماماً لاستقبال طلبات الإدراج وتداول صناديق المؤشرات المتداولة، بما يضمن انطلاقة مستقرة لهذه الأداة في السوق.»

دور محوري

لقد كان لبورصة الكويت دور محوري في تطوير وتحديث البنية التحتية، التقنية والتشغيلية، لضمان استيعاب هذه الأدوات الاستثمارية المتقدمة ووضعها في متناول المصددين وجمهور المستثمرين بكفاءة واقتدار. وتعتز البورصة بكونها الشريك التشغيلي الفاعل الذي يترجم التوجهات الرقابية والتشريعية إلى واقع ملموس، بما يخدم الغايات المشتركة التي تهدف إلى ارتقاء السوق وتعزيز تنافسيته. إن هذه الخطوات المتسارعة لا تأتي بمعزل عن الأهداف الوطنية الكبرى، بل تصب مباشرة في

رَحْبَة بورصة الكويت باعتماد الإطار التنظيمي والتشريعي المتكامل لصناديق المؤشرات المتداولة (ETFs). بما يشمل تعديلات على أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، والموافقة على تعديلات قواعد البورصة في هذا الشأن. وعليه، سوف تصدر البورصة قرار بشأن تعديل قواعدها ليتضمن إضافة أحكام خاصة بصناديق المؤشرات المتداولة، وهو ما يُمنّل إضافة نوعية إلى منظومة سوق المال الكويتي، ويُعدّ خطوة محورية في مسيرة تطوير البيئة الاستثمارية وتنويع أدواتها بما يواكب أفضل الممارسات الدولية.

يأتي هذا الإعلان استكمالاً للجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير السوق (MD 3.2)، والذي شكل منعطفاً محورياً في مسار تطوير سوق المال الكويتي، من خلال تحديث البنية التحتية التنظيمية والتشغيلية، وتعزيز منظومة التفاضل والتسوية، وتوسيع نطاق المنتجات الاستثمارية المتاحة.

وقد انطلقت ثمار هذه المرحلة بتدشين السندات والصكوك في الخامس من أبريل 2026، لتصل اليوم إلى إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة كأبرز مخرجاتها الختامية.

ويعكس هذا الإنجاز مستوى التنسيق الرفيع والتكامل الوثيق بين مكونات منظومة سوق المال الكويتي وبمشاركة كل من بورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة، وسائر الجهات الفاعلة في السوق، إذ تضافرت الجهود لتطوير البيئة التقنية وإجراء الاختبارات اللازمة لضمان جاهزية السوق بمستوى يواكب أفضل الأسواق المالية العالمية، مما يعزز من مكانة الكويت كمركز مالي جاذب للاستثمارات النوعية.

وفي هذا الإطار، صرّح محمد سعود العصيمي، الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، قائلاً: يسرنا الإعلان عن اكتمال كافة الاستعدادات التشغيلية والتقنية اللازمة لإطلاق صناديق المؤشرات المتداولة، فقد أظهرت الاختبارات الشاملة التي أجرتها بورصة الكويت بالتعاون مع أطراف منظومة سوق المال نتائج إيجابية



آفاق استثمارية جديدة وقيمة مضافة للمستثمرين

تمتد الأهمية الاستراتيجية لهذه الأدوات لتشمل قاعدة المستثمرين في سوق المال الكويتي، حيث توفر لهم فرصاً استثمارية مبتكرة تتسم بالمرونة العالية، إذ تتداول صناديق المؤشرات (ETFs) خلال جلسات السوق، مما يمنح المستثمر قدرة فائقة على تنفيذ استراتيجياته في الدخول والخروج من السوق بيسر وسهولة. وترتكز جاذبية هذه الصناديق كأداة استثمارية مكتملة على ثلاث مزايا جوهرية: التنوع الفوري؛ إمكانية الاستثمار في سلة من

الأصول أو القطاعات عبر أداة واحدة، مما يساهم في توزيع المخاطر بشكل أكثر توازناً مقارنة بالاستثمار المباشر في الأسهم الفردية. كفاءة التكلفة: تمتاز هذه الصناديق بتكلفة إدارية وتشغيلية منخفضة مقارنة بالصناديق الاستثمارية التقليدية، مما يعزز من صافي العوائد للمستثمر. الشفافية العالية: تتيح هذه الصناديق نظام لحظي يعلن صافي قيمة الأصول الاسترشادية بشكل مستمر، مما يرفع من مستوى الثقة والوضوح في اتخاذ القرار الاستثماري.

تمكين شركات الاستثمار وتعزيز التنافسية الإقليمية

يفتح الإطار التنظيمي الجديد آفاقاً غير مسبوقة أمام شركات الاستثمار المحلية والأجنبية لإطلاق وإدراج صناديق المؤشرات في بورصة الكويت، حيث تتيح هذه الخطوة لمدرء الصناديق الوصول إلى قاعدة أوسع ومتنوعة من المستثمرين، مما يعزز من القدرة التنافسية للصناديق المدرجة على المستويين المحلي والإقليمي. ولضمان أعلى معايير الحماية والكفاءة، يتوجب على شركات الاستثمار الراغبة

في الإدراج استيفاء حزمة من المتطلبات التنظيمية والمؤسسية، من أبرزها: المؤشر المرجعي: تحديد مؤشر واضح وشفاف يتتبعه الصندوق بدقة. تعزيز السيولة: الالتزام بتعيين صانع سوق لضمان استمرارية وكفاءة التداولات اليومية. الشفافية التشغيلية: الالتزام بالإفصاح الدوري عن مكونات الصندوق وصافي قيمة الأصول.



تحولات القوة المالية وصعود القوى الناشئة في ظل الأزمات الجيوسياسية الراهنة

«الشال»: تقرير البنك الدولي لعام 2026 ومخاطر إعادة تشكيل خارطة الاقتصادات الكبرى

1 تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.5% خلال العام الحالي مقارنة بالعام الفائت

2

1 اضطراب حركة الاقتصاد العالمي وخفض توقعات النمو بسبب تداعيات الحروب الإقليمية المستمرة

1

سنوي لتلك السنوات الثلاث بحدود 6.93%، ويحتل حالياً ترتيب خامس أكبر اقتصادات العالم، بالمقابل، تبلغ توقعات نمو الاقتصاد الياباني، رابع أكبر اقتصادات العالم للسنوات الثلاث نفسها نحو 0.7% و0.9% و0.8%، أو بمعدل 0.8%، أي أن معدل النمو المحتمل للاقتصاد الهندي يبلغ نحو 8.66 ضعف معدلات نمو الاقتصاد الياباني ما يبرجح قريباً احتلاله لموقع رابع أكبر اقتصادات العالم، وربما بحدود سنة واحدة. والوضع لا يختلف كثيراً مع ثالث أكبر اقتصادات العالم، أو الاقتصاد الألماني، فمعدلات نموه المتوقعة للسنوات الثلاث 2026-2028 بحدود 0.8% و1.2% و1.2% على التوالي، أو بمعدل 1.06% وفقاً لآخر البيانات الصادرة من صندوق النقد الدولي، ما يعني أن المعدل المحتمل لنمو الاقتصاد الهندي بحدود 6.5 ضعف معدل الألماني، أي أنه قادم سريعاً لاحتلال موقع ثالث أكبر اقتصادات العالم، وربما بحدود سنتين إلى ثلاث سنوات.

ما أردنا استخلاصه من هذه الفقرة، هو أن الاقتصاد بات محور القوة لكل بلد في العالم، ومع فروقات معدلات النمو، وخطيئة سوء تخصيص الموارد لدول تبوأ مراكز متقدمة في ترتيب أكبر اقتصادات العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بات هناك تحول متسارع للقوة الاقتصادية إلى دول كانت في مؤخرة الترتيب، وذلك التحول لن يمر دون تبعات كما نكزنا، فنحن بتنا نعيش في عالم جديد لم نعرفه من قبل.



قال التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات الاقتصادية أنه صدر في 11 يونيو الجاري تقرير البنك الدولي حول الأداء المحتمل للاقتصاد العالمي لعام 2026 وما بعد، وبسبب الحرب في الإقليم، جاءت التوقعات أدنى من توقعات النمو له في تقرير البنك بداية العام الحالي، والأدنى منذ عام 2020 «جائحة كورونا»، ومصاحباً لمعدلات تضخم أعلى. وتم خفض التوقعات لنحو ثلثي اقتصادات العالم مقارنة بتوقعات تقرير يناير الفائت، وتم خفض معدل النمو للسنة الحالية 2026 لكل الاقتصاد العالمي إلى 2.5% مقارنة بمستوى 2.9% لعام 2025، ورفع توقعات النمو إلى 2.8% لعامي 2027 و2028، وتظل أدنى بنحو 0.4% مقارنة بمعدلات كامل العقد الفائت.

معدلات النمو المتوقعة للاقتصادات المتقدمة ظلت دون تغيير مادي، للسنوات 2026 إلى 2028، أو 1.5% و1.8% و1.7% على التوالي، وتظل في تقديرتنا توقعات يشوبها هامش كبير من مستوى عدم اليقين. ومعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة لأكبر اقتصاد عالمي، أو الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 2026-2028، نحو 2.2% و2.1% و2.0% على التوالي. بينما توقعات نمو الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصادات العالم، ظلت للسنوات الثلاث أعلى من 4.0%، أو 4.2% لعام 2026، و4.3% لعام 2027، و4.2% لعام 2028. ذلك يعني إلى أن التوقعات تشير إلى احتمال أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني للسنوات

3 مؤشرات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية تواجه حالة من عدم اليقين الاقتصادي

توقعات البنك الدولي تقدر احتمال تحقيقه لمعدلات نمو للسنوات الثلاث 2026-2028 بنحو 6.6% و7.2% و7.0% على التوالي، وبمعدل

من الجانب الأمريكي. ورغم أزمة الاقتصاد الهندي مع العجز الكبير في سد حاجته للطاقة بسبب حرب الإقليم، إلا أن

إلى منافسة الاقتصاد الأمريكي على مركز أكبر اقتصادات العالم، ولذلك الزحف مخاطره على استقرار العالم، ولن يُترك دون مقاومة

الثلاث القادمة نحو ضعف نمو الاقتصاد الأمريكي ما سوف يسارع من ردم الفجوة بين الاقتصادين، أو يسارع من زحف الاقتصاد الصيني

مضيق هرمز في قلب العاصفة: البنك الدولي يقلب توقعات النمو الاقتصادي لمنتجي النفط رأساً على عقب

اقتصادات الخليج بين مطرقة إغلاق المضيق وسندان الانكشاف

5 السياحة والطيران والاستثمار ضحايا تعطل حركة التجارة السلعية

5

4 البنك الدولي يهبط بتقديرات نمو الدول المصدرة للنفط من 4.6% إلى 0.3%

4

الدولة	تقرير يناير 26	تقرير يونيو 26	الفرق
السعودية	4.3%	3.1%	-1.2%
عمان	3.6%	2.4%	-1.2%
الإمارات	5.0%	2.4%	-2.6%
البحرين	3.1%	1.3%	-1.8%
قطر	5.3%	5.7%	+11.0%
الكويت	2.6%	6.4%	+9.0%

خفض البنك الدولي تقديراته لنمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط من مستوى 4.6% في تقريره لشهر يناير الفائت إلى 0.3% فقط في تقرير 11 يونيو الجاري، ومبرره الرئيسي للخفض هو إغلاق مضيق هرمز والذي يمر من خلاله 20% من صادرات العالم لكل من النفط والغاز. ومبرراته الأخرى هي تعطل تجارة السلع وتعطل قطاعي السياحة والطيران والاستثمار، وكلها مرتبطة ببعضها ومتوقفة على وقف مخاطر الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز وإن كان التعافي سوف يأتي بالتدريج.

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر المتضررين، وضمنه هناك تفاوت كبير بين دولة وأخرى ضمن دوله الست، ويشارك العراق أكثرهم تضرراً، وأعلى الدول الست تضرراً متوقعاً هي الكويت، والتي من المقدر أن يحقق اقتصادها انكماشاً في العام الجاري بحدود -6.4% بعد أن كانت توقعات نمو اقتصادها موجياً بنحو 2.6% في تقرير يناير الفائت، أي -9% ما بين التقريرين. ثاني أكبر المتضررين هو الاقتصاد القطري ومتوقع له أن يحقق انكماشاً بحدود -5.7% بعد توقعات



6 فاتورة الانكماش الأكبر: اقتصاد الكويت يتراجع بنسبة 9% ما بين تقريرينايناير ويونيو

بنمو موجب في تقريرينايناير ويحدود 5.3%، أي انزلاقاً ما بين الموجب والسالب أعلى من الكويت، ويحدود 11-%. بينما استمرت توقعات النمو للدول الأربع الأخرى موجبة، ولكن بمعدلات أدنى من توقعات تقريرينايناير، أعلى معدلات النمو المتوقعة كانت لعمان ويحدود 2.4% بعد أن كانت توقعات النمو لها يحدود 3.6%، ويميزها عن الإمارات أن مجمل الانزلاق بين التقريرين كان أقل ويحدود 1.2-%. ثم الإمارات ومقدر لاقتصادها نمو يحدود

7 العمل الجماعي الخليجي كوسيلة وحيدة للاستغناء عن «الدعم الخارجي غير الفعال»

هي ارتفاع حالة الانكشاف لدول مجلس التعاون الخليجي لأحداث لا علاقة مباشرة لها فيها، ما يعني أنه ما لم يتحول عنوان التعاون لدول المجلس من يافطة إلى فعل، سوف تظل ضعيفة أمام الغير. الثاني هو الوعي بخطورة رهان معظمها على منفذ واحد لتصدير الطاقة، أو مضيق هرمز، ما يتطلب

انتعاش الآمال بعودة الصادرات والواردات عبر شريان مضيق هرمز المغلق

تعويض الخسائر المادية للكويت وقطر خلال عام واحد

8 فواتير البنك الدولي الصادمة لدول خليجية خسرت في حرب لم تخترها



9 انتصار عقلية الدولة وتغليب المصلحة السياسية على العاطفة والغضب الخليجي



10 مازق ترمب والجمهوريين بين كابوس الكساد العالمي وحسابات انتخابات نوفمبر

في تحليل لأوضاع طرفي النزاع في حرب الإقليم، أو الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، توقعنا في أكثر من تقرير لنا بأن الاحتمال الأكبر هو الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في شهر يونيو الجاري، لأن الطرفين لا يمتثلان تكاليف استمرار الحرب، ولن يتحقق الحسم لها لأي منهما إن تجددت، ولم يعد بالإمكان سوى وقف الخسائر وتعويض ما يمكن تعويضه منها، وتحقق اتفاق وقفها. وفي الشهرين القادمين، سوف يتم التفاوض على تفاصيل اتفاق مستدام، وقبله وقف الدمار، وبدء فتح مضيق هرمز وخروج الصادرات ودخول الواردات، وهو أمر طيب لدولنا.

ولنفصل قليلاً فيما يدعو كل طرف على ضرورة دعم مستدام لوقف الحرب وعودة السلام إلى الإقليم، ولنبدأ بدول مجلس التعاون الخليجي، وفي فقرة أخرى من تقريرنا ذكرنا تقديرات البنك الدولي لخسائر دول المجلس، وذكرنا لم خسرت دولنا في حرب لم تكن طرفاً مباشراً فيها. وإن عاد الصدام المسلح مرة أخرى إلى

الإقليم، سوف تقحم دولنا بشكل مباشر في تلك الحرب خلافاً لرغبتها، ولدى دول الخليج كل ما تخسره، مقابل طرف لم يعد لديه ما يخسره. والأمر الطيب، هو أنه حتى هذه اللحظة، يمكن لدول الإقليم المتضررة، وحتى الأكثر تضرراً مثل قطر والكويت، أن تعوض خسائرها غير البشرية في أقل من سنة، وتبقى الخسائر البشرية المؤلمة. وبينما من حق الإنسان أن يغضب وربما يشتم من تسبب لنا بأذى بالغ، تبقى الدولة هي الكيان الدائم والتي تقدم المصلحة على العاطفة، فالسياسة العامة تنزع إلى تحقيق أقصى الممكن من المصالح واجتناب أقصى الممكن من المخاطر لصالح الحفاظ على كيان الدولة، وبعض دول الخليج تجاوزت أمها وعاطفتها وبدأت بتأمين مصالحها، وهكذا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الضفة الأخرى من الخليج العربي، أو إيران، خسرت كل شيء تقريباً، إما تحت ضغط العقوبات الاقتصادية قبل الصدام المسلح، أو نتيجة هجومي مدمرين في 13 - 24 يونيو 2025 وفي 28 فبراير إلى 8 أبريل 2026، أو قبلهما وبينهما حين تعرضت لثلاث انتفاضات شعبية دامية في آخر ست سنوات بسبب سوء الأحوال المعيشية. ومن مصطلحتها القسوى وقف الحرب ورفع العقوبات الاقتصادية والإفراج عن أرصدها وأصولها المجمدة، وذلك هو المخرج الوحيد لمنع تحول الحرب من الخارج، إلى حرب في الداخل. لذلك، نعتقد أن النزوع للوصول إلى حل سلمي يضمن لها ما تقدم من مطالب مقابل تحقيق مطالب الآخرين منها، هو البديل الوحيد لها لمنع تحول الوضع إلى انتحار، وليس من مصلحة

أحد تفكك دولة بهذا الحجم وهذا العدد من السكان، فالخلاف مع الحكم لا يعني خلاف مع الشعب، وحتى شعبها يختلف مع حكامها. والولايات المتحدة الأمريكية وهي طرف الحرب الرئيسي، جسدت في تفاوضها ما ذكره الرئيس الأمريكي ترمب بأن دخول هذه الحرب كان خطأ، وكان تشخيص صحيح، فالنتيجة هي معدلات تضخم أعلى ومعدلات نمو أقل ومعدلات فائدة أعلى ما يعقد من وضع الاقتصاد الأمريكي ويجعل بأقول قوة هي الأعظم حال بدء فقدان الدولار الأمريكي لوضعه المميز، وما ذكره الرئيس الأمريكي يوم الأربعاء الفائت في قمة السبع بأن وقفها منع دخول العالم أزمة كساد، صحيح. وعلى المستوى السياسي، كل الاستبيانات تشير إلى خسارة الرئيس الأمريكي لشعبه

ومعه حزبه الجمهوري، وللتو صوت مجلس النواب بأغلبية ضد الحرب، وإن عادت الحرب مرة أخرى، هناك احتمال كبير أن يخسر الحزب الجمهوري أغلبيته في مجلس الكونغرس في انتخابات نوفمبر القادم لو استمرت أو تجددت الحرب، والخسارة غير محتملة لرئيس يعتقد بسلطته المطلقة. إذاً، رغم مآسي ما حدث، كانت الخلاصة بأنها حرب خطأ، ولا مصلحة لأحد في تجدها، والأمر الإيجابي والذي قد يعوض كل خطاياها، هو أنها قد تؤدي إلى ولادة إقليم أكثر سلاماً، وإلى بيئة عمل مواتية للتركيز على البناء، وربما ينتج عنها وما صاحبها من مخاطر وخسائر، مجلس تعاون خليجي اسم على مسمى، وذلك قد يكون أكبر إنجاز، وإن كان مجرد أمل الآن.

ارتفاع معدلات التضخم عامل مؤذي جداً للاقتصاد الأمريكي

الفيدرالي الأمريكي يقرر تثبيت سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي

معظم الارتفاع كان من نصيب مؤشر أسعار الطاقة وأسعار الغذاء التي لم تبلغ مداها بعد

12

اتفقت الأرقام حول معدل التضخم في شهر مايو الفائت مع توقعات معظم المحللين

11



اتفقت الأرقام حول معدل التضخم في شهر مايو الفائت في الولايات المتحدة الأمريكية والصادرة عن هيئة العمل والإحصاء الأمريكية مع توقعات معظم المحللين، وتشير الأرقام إلى ارتفاع حدود 0.5% لأسعار المستهلك في المناطق الحضرية، إضافة إلى ارتفاع بنحو 0.6% في شهر أبريل، ليرتفع معدل التضخم على أساس سنوي إلى 4.2%. ومعظم الارتفاع كان من نصيب مؤشر أسعار الطاقة الذي أضاف نحو 3.9%، وثاني مصادر التأثير في ارتفاعه كانت أسعار الغذاء التي لم تبلغ مداها بعد، وارتفاع معدلات التضخم عامل مؤذي جداً للاقتصاد الأمريكي، والمستوى الحالي للتضخم هو الأعلى منذ أكثر من ثلاث سنوات، خلالها قاتل الفيدرالي بشراسة للسيطرة عليه بينما تسببت الحرب لعدة شهور في عودته.

سوق العمل أضاف 172 ألف وظيفة جديدة ومعدل البطالة ظل ثابتاً عند نحو 4.3%، ذلك يعني أن سوق العمل لا زال قوياً، وهو اهتمام رئيسي لبنك الاحتياط الفيدرالي. ولكن، قراءة للتفاصيل ربما توحى بأن نشاط السوق غير مستدام، أعلى الزيادات جاءت من قطاع الضيافة والترفيه الذي أضاف 70 ألف وظيفة ارتفاعاً من معدل شهري بحدود 14 ألف وظيفة، وثاني أعلى القطاعات خلقاً للوظائف كان الحكومات المحلية التي وظفت 55 ألف موظف خارج قطاع التعليم بزيادة بحدود 44 ألف وظيفة عن المعدل، ومن المحتمل أن يكون الارتفاع في التوظيف في القطاعين في شهر مايو ناتج عن الطلب المؤقت المحتمل على وظائفهما مع الاستعداد لفعاليات كأس العالم التي بدأت بتاريخ 11 يونيو الجاري. العامل الثالث، وربما الأعلى خطورة على المدى المتوسط إلى البعيد، والذي يهدد أهم أصول الولايات المتحدة، هو الحد من القدرة على طباعة الدولار الأمريكي لتمويل نفقاتها من دون تغطية، ومع ضغوط التضخم ولاحقاً توسع السياسات المالية

سوق العمل لا زال قوياً وهو اهتمام رئيسي لبنك الاحتياط الفيدرالي

13

للحد من مشكلة بطالة محتملة، والأهم هو ارتفاع مستوى الديون السيادية وارتفاع تكلفة خدماتها ما يجعل استمرار الاستدانة ومواجهة تبعاتها غاية في الصعوبة. وتشير آخر الأرقام المتوفرة إلى ارتفاع قيمة الديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية السنة المالية في 30 سبتمبر 2025 وحتى 16 يونيو الجاري بنحو 1.65 تريليون دولار أمريكي لتبلغ نحو 39.3 تريليون دولار أمريكي، أو نحو 138% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع قيمة الديون السيادية لتبلغ نحو 39.3 تريليون دولار أمريكي

14

حتمية البدء بخفض أسعار الفائدة في العام الحالي. والواقع أنه مالم يتم احتواء ما ذكرناه سابقاً، ولعل ما ذكرناه هو المبرر الأهم لوقف إطلاق النار الحالي قبل أن يلج

الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي عند 3.50% - 3.75%، ورغم أنه قرار قد يرضي الرئيس الأمريكي ترمب، إلا أنه جاء معاكساً لتوقعات ما قبل الحرب من

وفي يوم 17 يونيو 2026، قرر بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي برئاسة الجديدة «كيفن وارش» تثبيت سعر

في أسبوع اقتصر على 4 أيام عمل بسبب عطلة رأس السنة الهجرية

أداء مختلط لبورصة الكويت.. مؤشرات التداول ترتفع.. و«النشال» يتراجع هامشياً

«النشال» ينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 697.7 نقطة

16

سيولة قوية ونشاط ملحوظ يواجهان تراجع المؤشر العام وارتفاع جماعي لقيمة الأسهم

15

الأسبوع الثالث والعشرون 2026/06/11	الأسبوع الرابع والعشرون 2026/06/18	
9	14	عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)
17	12	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
3	3	عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر النشال

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام عمل بمناسبة عطلة رأس السنة الهجرية) مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر النشال). وكانت قراءة مؤشر النشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 697.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 0.9 نقطة ونسبته 0.1% عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 39.9 نقطة أي ما يعادل 5.4% عن إقفال نهاية عام 2025.



توضيح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

النسبة من إجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان الشركات
17.1%	112,122,316	بيت التمويل الكويتي
10.1%	66,041,780	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود
6.1%	40,109,941	بنك الكويت الوطني
5.6%	36,617,489	الشركة الوطنية العقارية
4.6%	30,419,217	شركة أجيليتي للمخازن العمومية
43.6%	285,310,743	الإجمالي
النسبة من إجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان القطاعات
32.7%	213,956,609	قطاع البنوك
20.0%	131,073,263	قطاع الخدمات المالية
15.9%	103,909,150	قطاع العقار
13.6%	89,375,044	قطاع الخدمات الاستهلاكية
12.0%	78,428,747	قطاع الصناعة

التغير %	الأسبوع الثالث والعشرون 2026/06/11	الأسبوع الرابع والعشرون 2026/06/18	البيان
	5	4	عدد أيام التداول
0.1%	698.6	697.7	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
2.6%	8,610.5	8,835.9	مؤشر السوق العام
	439,729,890	654,974,008	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
86.2%	87,945,978	163,743,502	المعدل اليومي (د.ك)
	1,888,173,281	2,476,546,637	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
64.0%	377,634,656	619,136,659	المعدل اليومي (أسهم)
	117,637	136,041	عدد الصفقات
44.6%	23,527	34,010	المعدل اليومي لعدد الصفقات

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق %	إقبال 2025	الفرق %	يوم الخميس 2026/06/11	يوم الخميس 2026/06/18	اسم الشركة
(15.6)	903.2	(0.6)	767.4	762.6	1 بنك الكويت الوطني
4.1	352.6	2.0	359.9	367.2	2 بنك الخليج
(5.1)	583.5	0.0	554.0	554.0	3 البنك التجاري الكويتي
(3.9)	245.7	1.5	232.5	236.0	4 البنك الأهلي الكويتي
(0.7)	347.4	1.2	340.8	344.8	5 بنك الكويت الدولي
(10.1)	361.3	(1.1)	328.5	324.9	6 بنك برقان
1.2	4,402.9	(0.9)	4,499.3	4,457.3	7 بيت التمويل الكويتي
(7.6)	927.0	(0.5)	861.2	856.7	قطاع البنوك
0.7	208.6	1.7	206.4	210.0	8 شركة التسهيلات التجارية
(6.9)	1,778.8	3.8	1,595.6	1,656.6	9 شركة الاستشارات المالية الدولية
(6.3)	380.0	(2.1)	363.7	356.1	10 شركة الاستثمارات الوطنية
0.4	275.0	1.5	271.9	276.0	11 شركة مشاريع الكويت القابضة
10.8	93.1	0.1	103.1	103.2	12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار
(3.1)	351.1	1.6	334.6	340.1	قطاع الاستثمار
(5.2)	140.0	(3.3)	137.2	132.7	13 شركة الكويت للتأمين
(2.4)	720.1	4.3	674.1	702.8	14 مجموعة الخليج للتأمين
(13.3)	363.3	(3.4)	326.2	315.0	15 الشركة الأهلية للتأمين
2.9	220.7	5.9	214.4	227.0	16 شركة وربة للتأمين
(6.0)	300.2	0.3	281.4	282.3	قطاع التأمين
(2.0)	840.2	0.9	816.2	823.4	17 شركة عقارات الكويت
4.9	650.8	3.0	663.1	682.7	18 شركة العقارات المتحدة
68.1	291.4	(0.8)	493.8	489.7	19 الشركة الوطنية العقارية
0.3	1,827.7	(0.5)	1,841.7	1,832.3	20 شركة الصالحية العقارية
9.7	507.1	0.8	552.2	556.5	قطاع العقار
(20.7)	473.4	0.4	373.7	375.3	21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)
3.5	640.7	(0.5)	666.3	663.3	22 شركة أسمنت الكويت
(12.7)	839.3	(3.2)	756.6	732.6	23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية
(12.6)	445.5	(1.0)	393.1	389.2	قطاع الصناعة
(14.7)	941.6	(2.3)	822.3	803.5	24 شركة السينما الكويتية الوطنية
11.4	1,098.5	18.9	1,028.4	1,223.2	25 شركة أجيليتي للمخازن العمومية
30.5	881.4	0.0	1,149.9	1,149.9	26 شركة الاتصالات المتنقلة
16.0	107.9	(6.9)	134.5	125.2	27 شركة سنرجي القابضة
20.0	808.3	3.4	938.5	970.1	قطاع الخدمات
(4.5)	90.8	9.5	79.2	86.7	28 شركة نقل وتجارة المواشي
(0.2)	436.8	0.4	434.0	435.8	قطاع الأغذية
(0.7)	1,000.7	0.0	993.3	993.3	29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة
(0.2)	196.6	0.0	196.2	196.2	الشركات غير الكويتية
(5.4)	737.6	(0.1)	698.6	697.7	مؤشر الشال

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

تقديراً لتمييزها في الحلول الاستثمارية المبتكرة

«الوطني للثروات» ترسخ ريادتها محلياً وإقليمياً

2 الفوز يعكس سعي الشركة لتحقيق أداء متميز لعملائها وتوفير أدوات استثمارية موثوقة

1 فازت بجائزتي الأفضل في أدوات الدخل الثابت من «يوروموني»



استلام جوائز الأفضّل

حصدت مجموعة «الوطني للثروات»، المجموعة الرائدة في إدارة الثروات بالمنطقة، جائزتي الأفضل في أدوات الدخل الثابت على مستوى الكويت والشرق الأوسط لعام 2026، ضمن جوائز المجلة للخدمات المصرفية الخاصة للعام 2026، وذلك تقديراً لتمييز المجموعة في مجال إدارة الثروات وتقديمها خدمات مصرفية شخصية ومنتجات استثمارية تثري تجربة العملاء بحلول مبتكرة.

وتوّجت «الوطني للثروات» خلال الحفل الذي أقيم في لندن بالجوائز عن الفئات التالية: • الأفضل في الشرق الأوسط لأدوات الدخل الثابت (Middle East's Best for Fixed Income)

• الأفضل في الكويت لأدوات الدخل الثابت (Kuwait's Best for Fixed Income)

ويؤكد فوز «الوطني للثروات» بجائزتي «الأفضل في الشرق الأوسط لأدوات الدخل الثابت» و«الأفضل في الكويت لأدوات الدخل الثابت» قدراتها المتقدمة في تصميم وإدارة محافظ الدخل الثابت، واعتمادها على استراتيجيات مدروسة تجمع بين التحليل العميق للأسواق العالمية وإدارة المخاطر بكفاءة عالية، ما مكّنها من توفير أدوات استثمارية موثوقة لعملائها تلائم مختلف الظروف الاقتصادية.

أفكار استثمارية

واستند الفوز بالجوائز إلى عدد من المعايير من بينها: تقديم فرص استثمارية استثنائية في السندات النقدية (Cash Bonds) من خلال قدرات بحثية متميزة، وأفكار استثمارية قابلة للتنفيذ، وكفاءة عالية في تنفيذ الصفقات.

كما شملت المعايير النجاح في إثبات كيف تساهم رؤى السوق، والتسعير التنافسي، وتوفير السيولة القوية في السعي لتحقيق أداء متفوق للعملاء، مع الحفاظ في الوقت نفسه

أعلى المعايير العالمية، إضافة إلى كفاءة فريق العمل، وقوة استراتيجيات الاستثمار.

احتياجات العملاء

وتتميز «الوطني للثروات» بقدرتها على فهم احتياجات العملاء المختلفة وابتكار إستراتيجية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات كل عميل، كما تقدم المجموعة مجموعة من المنتجات، مثل استراتيجيات الدين الخاص، والودائع الهيكلية، وخدمات إدارة المحافظ المدارة من قبل الشخص المرخص له المتخصصة، إضافة إلى الخدمات المصرفية الخاصة الشاملة مثل إدارة الثروات، والتخطيط المالي، وإدارة الاستثمارات، والخدمات الاستشارية.

على درجة عالية من التركيز على إدارة المخاطر وملاءمة الاستثمارات لاحتياجات العملاء.

وتبرهن هذه الجوائز على قوة العلامة التجارية لمجموعة «الوطني للثروات» (NBK Wealth)، والتي تعد أكبر مجموعة لإدارة الثروات محلياً ومن الأكبر إقليمياً، حيث تستمد قوتها من اسم وعلامة مجموعة بنك الكويت الوطني الرائدة في المنطقة والعالم، والتي يحظى سجلها بتاريخ حافل من الإنجازات والجوائز العالمية تقديراً لجهودها في القطاع المصرفي.

ويعكس هذا التتويج الأداء الاستثنائي للمجموعة والتزامها الراسخ بتقديم خدمات مصرفية شخصية مبتكرة وحلول استثمارية متقدمة تسعى لتلبية تطلعات العملاء وفق

نبذة عن الوطني للثروات

وتعد «الوطني للثروات» التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال إدارة الثروات محلياً ومن الأكبر إقليمياً، ركيزة أساسية ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني، أحد أكبر المؤسسات المالية في الشرق الأوسط، ما يمنحها قاعدة قوية وخبرة واسعة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، كما تتميز بصمة جغرافية واسعة تمتد عبر 9 مدن في 5 دول مختلفة، تقدم من خلالها مجموعة شاملة من الخدمات. وتتبع المجموعة نهجاً يركز على إيجاد الحلول المخصصة التي تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل عميل بما يلي الأهداف المالية الفريدة للأفراد والمؤسسات

من ذوي الملاءة المالية العالية، كما تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، بما في ذلك التخطيط المالي للثروات، وإدارة المحافظ الاستثمارية، والخدمات الاستشارية المتخصصة في مجالات مثل المكاتب العائلية، والعقارات، وإدارة النقد والائتمان، وكيانات الأمانة المالية الخارجية، والوصايا.

أقصى عائد

وتتميز «الوطني للثروات» بتركيزها على فهم الأهداف المالية الفريدة لكل عميل، وتصميم استراتيجيات مخصصة تسعى إلى تحقيق أقصى عائد ممكن مع إدارة المخاطر بفعالية.

تشمل خصومات 50% على منصة المسافرين ومكافآت مضاعفة على الإنفاق الدولي

«الأهلي الكويتي» أطلق حملته الصيفية لأصحاب بطاقات فيزا الائتمانية

جهير معرفي: الحملة الجديدة تمنح المسافرين من عملائنا راحة بال مطلقة عند الدفع حول العالم



جهير معرفي

فيزا ومنصة المسافرين». وأضافت معرفي أن «إطلاق هذه الحملة جاء بعد دراسة دقيقة وتفاعل مستمر مع ردود أفعال وتطلعات عملائنا خلال المواسم السابقة، وقد حرصنا هذا العام على أن تتماشى المزايا المطروحة مع أعلى معايير الأمان والمرونة التي توفرها بطاقتنا الائتمانية، مما يمنح المسافرين راحة بال مطلقة وثقة كاملة أثناء إتمام عمليات الدفع في مختلف أنحاء العالم».

ونوهت إلى أنه في وقت يشهد فيه قطاع الخدمات المصرفية تحولاً نوعياً نحو تلبية تطلعات العملاء ومنحهم قيمة مضافة ومستدامة على معاملاتهم المصرفية اليومية، فإن البنك الأهلي الكويتي يؤمن بأن الشراكات المتنوعة التي يوقعها تعد حجر الزاوية في بناء منظومة مكافآت متكاملة تجذب العملاء وتعزز ثقتهم به كخيار مثالي لهم في القطاع المصرفي.

وأوضحت معرفي «التزامنا نحو عملائنا يتجاوز تقديم حلول تمويلية، بل نسعى جاهدين لرافقهم في أدق تفاصيل حياتهم اليومية ومخططاتهم الصيفية، ونرى بأن الابتكار المستمر في تصميم المزايا الحصرية يضمن ريادةتنا لتقديم تجربة مصرفية

العمل على تعزيز محفظته من المنتجات المصرفية والحلول التي تضمن مكافأة العملاء على ولائهم الولاء.

ودعت معرفي في نهاية تصريحها الجميع إلى زيارة فروع البنك الأهلي الكويتي أو موقعه الإلكتروني وتطبيقه على الأجهزة الذكية للتعرف على مختلف العروض والمنتجات والحلول المصرفية التي يقوم بإطلاقها على مدار العام.

استثنائية تفوق التوقعات وتلاصق تطلعات جميع الشرائح في الكويت».

تجربة مريحة

ولفتت إلى أن البنك حرص على تسهيل آليات احتساب النقاط وتسهيل استرداد المكافآت عبر قنواته الرقمية لضمان تجربة مستخدم فورية ومريحة وبدون أي تعقيدات، مؤكدة أنه سيواصل



خيارات ذكية

وبهذه المناسبة، قالت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي «مع بدء موسم السفر، أردنا أن نقدم لعملائنا خيارات ذكية تتيح لهم توفير المال والحصول على مكافآت مجزية في آن واحد، من خلال التعاون مع شركائنا مثل

الحملة الاستفادة من إحدى الميزتين وهما الحصول على 50% نقاط أو أميال إضافية على جميع المعاملات المصرفية في دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن للعملاء الاستفادة من ميزة أخرى ضمن العرض تتيح لهم 100% نقاط مكافآت/أميال إضافية على جميع المعاملات التي تتم خارج الاتحاد الأوروبي.

أطلق البنك الأهلي الكويتي حملته الصيفية الجديدة من 21 يونيو 2026 حتى 31 أغسطس 2026 في إطار حرصه الدائم على مكافأة عملائه وتقديم تجربة مصرفية متميزة تضيف المزيد من القيمة على رحلاتهم ومشترياتهم خلال موسم الصيف.

وتقدم الحملة الجديدة باقة من المزايا الاستثنائية لجميع حاملي بطاقات «فيزا» الائتمانية، وتهدف إلى تحويل الإنفاق اليومي والسفر إلى فرص لجمع النقاط والمكافآت، بالإضافة إلى توفير خصومات حصرية.

ويقدم البنك الأهلي الكويتي ضمن التزامه بتوفير تجربة سفر مريحة وبأسعار معقولة، خصومات 50% وحتى 300 دولار أمريكي عند حجز رحلات الطيران أو الفنادق بالتعاون مع منصة «المسافر» (AlMosafer) وشركة «فيزا».

مكافآت مضاعفة

وتشمل الحملة أيضاً مكافآت مضاعفة على الإنفاق الدولي، إذ يمكن للعملاء الذين يبلغ إجمالي إنفاقهم (محلياً ودولياً) 750 ديناراً كويتياً كحد أدنى طوال فترة

Boubyan AI Transformation ... تقود التجول في البنك

«بوبيان» يعلن عن تحوله المؤسسي في الذكاء الاصطناعي

1 عبدالله التويجري: رؤية جديدة تأتي امتداداً لرحلة التحول والابتكار يبقى جوهر هوية «بوبيان»

2 عبدالله النصف: تمكين الموظفين وتعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم منظومة المخاطر والامتثال



عبدالله التويجري معلناً عن التحول المؤسسي في الذكاء الاصطناعي



عادل الماجد متوسلاً القيادات التنفيذية للبنك

وأكد النصف أن هذا النموذج يمثل أول حل مصرفي تفاعلي باللهجة الكويتية على مستوى القطاع المصرفي المحلي، ضمن توجه نحو تأسيس بنية تحتية رقمية متكاملة تستند إلى البيانات والتحليلات العميقة وتحوّلها إلى رؤى دقيقة ومؤشرات قابلة للتنفيذ، بصورة تضمن أقصى درجات الخصوصية لبيانات العملاء والحفاظ التام على سريتها.

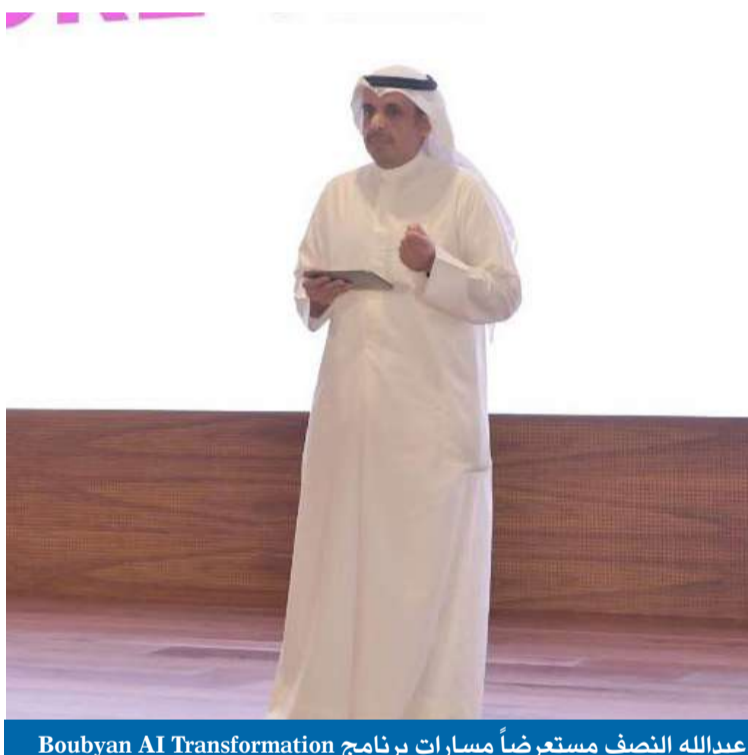
بصورة أفضل. واختتم التويجري قائلاً «إن رحلتنا في الابتكار كانت دائماً تنطلق من رؤية أوسع لمستقبل الخدمات المصرفية، وتقرأ التحولات قبل حدوثها، وستبقى كذلك خلال المرحلة المقبلة، واليوم نضع أولى ثمار هذه الرحلة بين أيدي عملائنا، والقادم سيكون امتداداً لهذه الرؤية.»

الرؤية إلى واقع

من جانبه، قال رئيس مجموعة البيانات في البنك عبدالله النصف، أن القطاع المصرفي يشهد تحولاً متسارعاً، سواء في طريقة تفاعل العملاء أو أساليب عمل الموظفين أو آليات اتخاذ القرار، مؤكداً أن السؤال لم يعد ما إذا كانت هذه التقنيات ستغير مستقبل العمل المصرفي، بل كيف يمكن توظيفها بصورة عملية ومسؤولة تحقق قيمة حقيقية للعملاء والموظفين والمؤسسات.

وأضاف أن برنامج التحول المؤسسي في مجال الذكاء الاصطناعي الذي أطلقه البنك يمثل إطاراً متكاملاً لتحويل هذه الرؤية إلى واقع عملي، من خلال مبادرات ومسارات تستهدف تطوير تجربة العملاء، وتمكين الكفاءات البشرية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ودعم منظومة المخاطر والامتثال.

وأوضح أن ما شهدته الحضور خلال اللقاء من استعراض عملي لـ «مساعد الصوتي - AI Voice» يمثل أحد أهم المحطات التي تعكس هذه الاستراتيجية على مستوى تجربة العملاء، حيث يعتمد هذا النموذج على تقنيات متقدمة لفهم اللغة المحلية وتحليل سياق التفاعل، بما يدعم تطوير تجربة العملاء والارتقاء بجودة الخدمات، مع العمل على توسيع نطاق استخداماته ضمن مختلف القنوات الرقمية للبنك.



عبدالله النصف مستعرضاً مسارات برنامج Boubyan AI Transformation

وأشار التويجري إلى أن «مساعد» المعروف لدى عملاء بوبيان باعتباره جزءاً من تجربتهم المصرفية الرقمية اليومية، يخطو اليوم خطوة جديدة، فـ «مساعد» أصبح يتحدث.. ويتحدث باللهجة الكويتية، وهو ما يمثل أحد أبرز ملامح استراتيجية الذكاء الاصطناعي الجديدة، ويفتح آفاقاً أوسع لتقديم الخدمات المصرفية عبر التفاعل النكي بالصوت واللغة المحلية.

وأوضح أن هذا التطور يأتي في وقت أصبحت فيه المساعدات الرقمية التفاعلية جزءاً لا يتجزأ من منظومة الخدمات التي تقدمها العديد من المؤسسات، إلا أن «مساعد الصوتي - AI Voice»، يجسد جوهر رؤية البنك للتحول في الذكاء الاصطناعي، من القوائم التقليدية إلى الحوار الطبيعي، ومن الخدمة الرقمية إلى المساعدة الذكية، ومن خدمات تستجيب للعميل إلى خدمات تفهمه لتجارب العملاء والموظفين والبنك، من خلال عمليات أكثر كفاءة، وقدرات مؤسسية أكثر جاهزية للمستقبل.

«مساعد» الرقمي

وفي إطار هذه الرؤية، تم خلال الاحتفال إطلاق «مساعد الصوتي - AI Voice»، المساعد الرقمي والمدعوم بالذكاء الاصطناعي والقادر على التفاعل الصوتي باللهجة الكويتية، من خلال خدمة المحادثة الصوتية عبر نظام الرد الصوتي التفاعلي IVR وتطبيق البنك للهواتف الذكية، ليصبح أول منصة مصرفية تفاعلية باللهجة الكويتية على مستوى القطاع المصرفي المحلي، في خطوة تعكس توجه البنك نحو تطوير جيل جديد من الخدمات المصرفية يقوم على الحوار النكي والتفاعل الطبيعي مع العملاء.

أعلن بنك بوبيان عن انطلاق مرحلة جديدة في مسيرته المؤسسية ترتكز على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة أكثر شمولاً، مستنداً على الأسس الرقمية المتقدمة التي أرساها خلال رحلته في التحول الرقمي على مدى السنوات الماضية، وإلى

كفأته الوطنية التي لعبت دوراً محورياً في قيادة مسيرة هذا التحول والابتكار، وترسيخ مكانة البنك كأحد أبرز رواد العمل المصرفي الرقمي في الكويت والمنطقة. وجاء الإعلان عن هذه الخطوة خلال لقاء خاص شهد حضور القيادات التنفيذية للبنك والرؤساء التنفيذيون وممثلي كبرى شركات الاتصالات والتكنولوجيا، إلى جانب شخصيات بارزة من مختلف قطاعات الأعمال في الكويت، حيث استعرض البنك رؤيته للتحول في مجال الذكاء الاصطناعي والمسارات الاستراتيجية التي ستقود المرحلة المقبلة من مسيرته في مختلف مجالات العمل، بما يساهم في تعزيز التكامل بين المبادرات وتسريع وتيرة التنفيذ وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية.

ويستند هذا التحول إلى خارطة طريق مؤسسية متعددة السنوات تشمل أكثر من ثلاثين مجالاً ومبادرات متنوعة للذكاء الاصطناعي في مختلف قطاعات البنك، ضمن رؤية موحدة تجمع بين البيانات والذكاء الاصطناعي تحت مظلة استراتيجية واحدة، بما يعزز التكامل بين المبادرات ويرفع كفاءة التنفيذ ويسرع وتيرة الابتكار.

هوية راسخة

وخلال كلمته في اللقاء، قال الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان، عبدالله التويجري «إن الابتكار كان دائماً جزءاً لا يتجزأ من هوية بنك بوبيان، وما نعلنه اليوم لا يقتصر

تمكين القدرات

واستكمل النصف أن تنفيذ هذه الرؤية لا يقتصر على تطوير تجربة العملاء، بل تمتد إلى بناء بيئة عمل أكثر قدرة على الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التقنيات الحديثة، من

خلال تطوير حلول تعتمد على المعرفة المؤسسية وأدوات رفع الإنتاجية واستخدامات الذكاء الاصطناعي في تطوير البرمجيات والعمليات الداخلية، إيماناً بأن الاستثمار في الكفاءات البشرية يمثل الركيزة الأساسية لنجاح أي تحول تقني. وأشار إلى أن البنك يواصل الاستثمار في تطوير معارف ومهارات موظفيه في هذه المجالات والتقنيات الرقمية الحديثة، بما يعزز جاهزية مختلف الإدارات للاستفادة من هذه الحلول بصورة فعالة ومسؤولة، ويسهم في تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الأداء ودعم الابتكار داخل بيئة العمل.

واختتم النصف مؤكداً أن معيار نجاح هذه الرحلة لن يكون بعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يطلقها البنك، بل بحجم القيمة التي تحققها، سواء من خلال تقديم تجارب أفضل للعملاء، أو أدوات أكثر ذكاءً للموظفين، أو عمليات أكثر كفاءة ومرونة، بما يدعم استدامة النمو ويعزز مكانة بوبيان في قيادة مستقبل الخدمات المصرفية الذكية.

الالتزام بأعلى معايير الخصوصية

انطلاقاً من رؤيته المستقبلية، أسس البنك لجنة برئاسة الرئيس التنفيذي عبدالله التويجري لحوكمة وتحول الذكاء الاصطناعي، تتولى تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ المبادرات ومتابعة تطبيقها، بما يضمن الالتزام بأعلى معايير الخصوصية وأمن المعلومات والمتطلبات الرقابية والإشراف البشري، فضلاً عن التعاون مع نخبة من الشركاء التقنيين العالميين لتعزيز الجاهزية المستقبلية وتسريع وتيرة الابتكار.

أسلوب المحادثة الصوتية التفاعلية باللهجة الكويتية

شهد اللقاء استعراضاً عملياً لتجربة «مساعد الصوتي»، حيث اطلع الحضور على أسلوب المحادثة الصوتية التفاعلية باللهجة الكويتية وآليات التفاعل الذكي مع العملاء القائمة على فهم سياق الحوار وتقديم استجابات أكثر قرباً من أسلوب التواصل الإنساني، وذلك قبل استعراض المراكز الرئيسية والمسارات التي تقوم عليها رحلة التحول المؤسسي في هذا المجال.



نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة عادل الماجد في مقدمة الحضور

في اليوم العالمي للأب

«الخليج» يرسم الابتسامة على وجوه أطفال «بيت عبدالله»

2 فعاليات متنوعة بمشاركة فاعلة من فريق «سواعد الخليج» التطوعي

1 نظم العديد من الأنشطة الترفيهية للأطفال



فريق سواعد الخليج يشارك الأطفال في العديد من الأنشطة



صورة جماعية لفريق سواعد الخليج التطوعي



جانب من الفعاليات

المجتمع، خاصة الأطفال الذين يمرون بتحديات صحية صعبة. كما تؤكد على أهمية التعاون المستمر بين المؤسسات المالية والمنظمات الإنسانية، لإحداث تأثير إيجابي في حياة الأفراد ورفع روح الأمل والتفاؤل. من جانبه، عبر ممثلون عن «بيت عبدالله لرعاية الأطفال» عن شكرهم العميق لبنك الخليج وفريق سواعد الخليج على هذه الزيارة الطيبة، مؤكداً أن الفعاليات والأنشطة التي نظموها تعد من اللحظات المهمة التي تساهم في تعزيز الروح المعنوية للأطفال وتخفيف أعباء العلاج.

الاجتماعية ورغبته في رفع معنويات الأطفال، إذ تضمن برنامج الزيارة العديد من الفعاليات الترفيهية والتعليمية الممتعة التي تهدف إلى الترفيه عن الأطفال ورفع معنوياتهم. وحرص فريق سواعد الخليج التطوعي على إهداء الأطفال مجموعة من الألعاب والهدايا، وتشجيعهم على ممارسة بعض الأنشطة بهدف إدخال البهجة والسرور إلى قلوبهم ورسم الابتسامة على وجوههم. وتعكس هذه المبادرة التزام بنك الخليج بتعزيز دوره الاجتماعي، والتفاعل بشكل إيجابي مع مختلف فئات

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للأب، وفي إطار دعمه المستمر للمبادرات الإنسانية والخيرية، قام بنك الخليج بزيارة لمقر «بيت عبدالله لرعاية الأطفال»، التابع للجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى «KACCH»، بحضور عشرات الأطفال وأولياء أمورهم، وبمشاركة فاعلة من فريق «سواعد الخليج» التطوعي، الذي تفاعل مع الأطفال من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات. تجسد هذه الزيارة جانباً من التزام بنك الخليج بالمسؤولية

مع إطلاق ميزة التوفير التلقائي الجديدة

بنك وياي يعزز ريادته في الحلول الرقمية للدخار

بنك وياي يعلن عن ميزة التوفير التلقائي «وقر الخردة» ضمن حصالت التوفير

وتعزيز القدرة على الادخار بانتظام. وبذلك يعزز بنك وياي تجربة المستخدم الرقمية، عبر تبسيط ثقافة الادخار وتحويل أدواته الرقمية بالتطبيق إلى أدوات داعمة لتحقيق الأهداف المالية على المدى الطويل، دون التأثير على نمط الإنفاق. وفي هذا السياق، قال مساعد نائب الرئيس، إدارة المنتجات في بنك وياي، ناصر الدويسان: «نحرص في بنك وياي على تطوير حلول رقمية ذكية تواكب أسلوب حياة عملائنا، وتساعد على بناء عادات مالية إيجابية بسهولة. ويعكس إطلاق ميزة «وقر الخردة» الجديدة التزامنا بتمكين المستخدمين من الادخار بطريقة سلسة ومندمجة مع تعاملاتهم اليومية، ضمن منظومة متكاملة من الأدوات المالية الذكية التي تدعمهم في تحقيق أهدافهم المالية».

ويؤكد البنك استمراره في تطوير خدماته الرقمية وإطلاق مزيد من الحلول المبتكرة التي تضع احتياجات العملاء في صميم أولوياته، مع التركيز على تقديم تجربة مصرفية سهلة، مرنة، وأمنة.

وتندرج هذه الإضافة ضمن استراتيجية بنك وياي الرامية إلى تطوير أدوات مالية ذكية تمكن العملاء من إدارة أموالهم بسهولة ووعي أكبر، وتعزيز ثقافة الادخار من خلال حلول عملية ومتكاملة. ويأتي إطلاق الميزة الجديدة استكمالاً لسلسلة من أدوات التوفير الذكية في التطبيق، مثل قفل الحصالة لمنع السحب منها إلى حين الوصول إلى الهدف المحدد، مع إمكانية فتحها في أي وقت عبر التواصل مع مركز حلول البنك، وميزة إخفاء الرصيد مما يساعد على التركيز على الهدف الادخاري نفسه بدلاً من متابعة المبلغ المتراكم، ويحد من الرغبة في السحب أو الصرف العفوي، ويشجّع على الاستمرار في الادخار.

إلى جانب حصالت التوفير، يشجّع بنك وياي على الادخار من خلال مجموعة من الأدوات الرقمية المتوفرة في التطبيق، مثل متابعة المصروفات وتحديد الميزانية. تمكن هذه الميزات العملاء من فهم سلوكهم المالي بشكل أفضل، وتتبع نفقاتهم اليومية، وتنظيم دخلهم ضمن ميزانية واضحة، ما يساعد على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً

أعلن بنك وياي عن إطلاق ميزة التوفير التلقائي «وقر الخردة» ضمن أحدث تحديث لتطبيقه، والتي تتيح للعملاء ادخار مبالغ مع كل عملية شراء باستخدام بطاقات وياي للسحب الآلي من خلال تحويل الفرق إلى حصالة التوفير بشكل تلقائي، بحيث يتم تقريب قيمة عملية الشراء إلى أقرب قيمة صحيحة، وتحويل الفرق (الخردة) مباشرة إلى حصالة التوفير. وتعد هذه الميزة حلاً بسيطاً وسلساً يمكن المدخرات من النمو تدريجياً في حصالة التوفير بدون الحاجة إلى أي مجهود إضافي، مما يساعد على زيادة المبلغ المتوفر بمرور الوقت.

ويمكن تفعيل هذه الخاصية بسهولة عبر إعدادات الحصالة داخل التطبيق، ما يجعل الادخار جزءاً طبيعياً من الاستخدام اليومي دون الحاجة إلى تخطيط مسبق أو تخصيص مبالغ ثابتة. كما تسهم في مساعدة المستخدمين، خصوصاً الشباب، على بناء مدخراتهم بشكل تدريجي وبأسلوب يتماشى مع نمط حياتهم الرقمي السريع.

هل يولد أكبر تكتل تكنولوجي في العالم؟

اندماج إمبراطورية ماسك يطرق أبواب «وول ستريت»

1 إدراج سبيس إكس يعيد إحياء سيناريو دمج شركات إيلون ماسك تحت مظلة واحدة

2 الضغوط التمويلية على تسلا تعزز التكهّنات حول إعادة هيكلة المجموعة



3 الذكاء الاصطناعي والروبوتات والصواريخ تدفع نحو تكامل غير مسبوق للأصول

4 المستثمرون يوازنون بين مزايا الاندماج ومخاطر التكتلات العملاقة

القرارات الرئيسية. لكن أي محاولة من هذا النوع قد تواجه اعتراضات من بعض المستثمرين الذين يفضلون تعزيز معايير الحوكمة وحماية حقوق المساهمين الأقلية.

أكبر صفقة في تاريخ التكنولوجيا؟

إذا قرر إيلون ماسك المضي قدماً في خيار الدمج، فإن الأسواق قد تكون أمام واحدة من أكبر الصفقات في تاريخ قطاع التكنولوجيا الحديث. فالقيمة المجمع لشركة ماسك الرئيسية تضع أي عملية دمج محتملة في مصاف أضخم عمليات إعادة الهيكلة المؤسسية عالمياً. غير أن الطريق نحو هذه الصفقة لا يزال مليئاً بالتحديات. فهناك أسئلة تتعلق بالتقييم والحوكمة وموافقة المساهمين والجهات التنظيمية، إضافة إلى ضرورة تحديد الفوائد الاقتصادية الحقيقية التي سيحققها الكيان الجديد.

وفي المقابل، فإن نجاح سبيس إكس في الأسواق، واستمرار التحول نحو الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وتزايد الترابط بين شركات ماسك المختلفة، كلها عوامل تدفع فكرة الاندماج إلى الواجهة بقوة متزايدة.

ومع استمرار ارتفاع قيمة أصول ماسك واتساع نفوذه عبر قطاعات الفضاء والذكاء الاصطناعي والطاقة والنقل، يبدو أن السؤال لم يعد ما إذا كانت الأسواق ستناقش احتمال الاندماج، بل متى يمكن أن يتحول هذا السيناريو إلى واقع. وإذا حدث ذلك، فقد يشهد العالم ولادة كيان تكنولوجي غير مسبوق يجمع تحت سقف واحد بعضاً من أكثر المشاريع طموحاً وتأثيراً في الاقتصاد العالمي الحديث، لتدخل «وول ستريت» مرحلة جديدة من إعادة تعريف حدود الشركات العملاقة في القرن الحادي والعشرين.

معادلة القوة داخل مجموعة شركات ماسك. فبعد سنوات كانت خلالها تسلا تمثل الأصل الأكثر أهمية والأعلى قيمة، أصبحت شركة الفضاء تمتلك مكانة متزايدة باعتبارها أحد أكثر الأصول التكنولوجية جاذبية في الأسواق العالمية.

ويمنح هذا الوضع الجديد سبيس إكس القدرة على استخدام أسهمها كأداة لتمويل عمليات الاستحواذ أو تنفيذ صفقات دمج كبرى. وكلما ارتفعت قيمة الشركة في السوق، ازدادت قدرتها على إبرام صفقات توسعية بشروط أكثر ملاءمة. ويرى المستثمرون أن استمرار الأداء القوي لسهم سبيس إكس قد يمنح ماسك نافذة مثالية لإطلاق عملية إعادة هيكلة واسعة تشمل دمج بعض شركاتها أو توحيدها ضمن كيان أكبر. كما أن الأسواق عادة ما تكافئ الشركات التي تمتلك قصص نمو طويلة الأجل، وهو ما يجعل سبيس إكس في موقع قوي مقارنة بالعديد من الشركات الأخرى.

السيطرة والحوكمة

إلى جانب الاعتبارات المالية، تبرز قضية السيطرة الإدارية باعتبارها أحد أهم العوامل التي قد تدفع نحو الاندماج أو تؤثر على تصميمه النهائي.

فإيلون ماسك يسعى منذ سنوات إلى تعزيز نفوذه داخل شركاته والحفاظ على قدرته على اتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيداً عن الضغوط التقليدية للمساهمين. وفي هذا الإطار، توفر له سبيس إكس هيكلاً أكثر ملاءمة من حيث السيطرة على حقوق التصويت وآليات الحوكمة. ويرى بعض الخبراء أن دمج تسلا داخل كيان تهيمن عليه سبيس إكس قد يمنح ماسك نفوذاً أكبر مقارنة بالوضع الحالي، خصوصاً إذا تم استخدام فئات أسهم مختلفة تضمن استمرار سيطرته على

5 سبيس إكس تتحول إلى أداة استحواذ قوية بفضل قيمتها السوقية المتنامية

ضخمة، فإن الشركة تواجه تحديات متزايدة في نشاطها التقليدي المرتبط بالسيارات الكهربائية. فقد أدى تباطؤ نمو المبيعات واشتداد المنافسة العالمية إلى زيادة الضغوط على الأداء المالي للشركة.

كما أن احتياجات الاستثمار الضخمة المطلوبة لتطوير مشاريع القيادة الذاتية والروبوتات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي ساهمت في الضغط على التدفقات النقدية وتحويلها إلى مستويات سلبية خلال الفترة الأخيرة.

وفي هذا السياق، يرى بعض المحللين أن دمج تسلا مع سبيس إكس قد يوفر للشركة مصادر تمويل أقوى ويمنحها إمكانية الاستفادة من القيمة السوقية المرتفعة التي تتمتع بها شركة الفضاء. لكن هذا السيناريو يثير أيضاً تساؤلات حول ما إذا كان الاندماج سيُفسر باعتباره خطوة استراتيجية لتعزيز التكامل، أم محاولة لمعالجة التحديات التي يواجهها نشاط السيارات الكهربائية.

سبيس إكس كعملة استحواذ

أدى الإدراج العام لسبيس إكس إلى تغيير

ماسك فتوفر البنية البرمجية والخوارزمية التي يمكن استخدامها عبر مختلف أنشطة المجموعة. ولذلك يرى كثير من المحللين أن الحدود الفاصلة بين هذه الكيانات أصبحت أقل وضوحاً مما كانت عليه في السابق. ويعزز هذا الواقع منطق الدمج بالنسبة للبعض، إذ إن العمل تحت مظلة مؤسسية واحدة قد يسهل تبادل الموارد والخبرات والاستثمارات وتسريع تنفيذ المشاريع المشتركة.

الذكاء الاصطناعي نقطة الالتقاء

يشكل الذكاء الاصطناعي العنصر الأكثر أهمية في النقاش الدائر حول مستقبل شركات ماسك. فخلال السنوات الأخيرة تحول هذا القطاع إلى المحرك الرئيسي لاستراتيجياته الاستثمارية، وأصبح الرابط المشترك بين معظم مشاريعه. فأنظمة القيادة الذاتية في تسلا تعتمد على الذكاء الاصطناعي بصورة أساسية، كما تعتمد الروبوتات البشرية التي طورها الشركة على القدرات نفسها. وفي المقابل، تحتاج تطبيقات الفضاء والاتصالات المتقدمة في سبيس إكس إلى بنية ذكاء اصطناعي متطورة لإدارة العمليات وتحليل البيانات وتشغيل الأنظمة المستقلة.

ومن هنا يرى المستثمرون أن دمج الشركات قد يسمح ببناء منصة موحدة للذكاء الاصطناعي تخدم مختلف الأنشطة تحت سقف واحد، ما قد يحقق وفورات كبيرة ويزيد من كفاءة الإنفاق والاستثمار.

كما أن المنافسة العالمية المتصاعدة في هذا المجال تفرض على الشركات الكبرى تسريع عمليات التكامل والتوسع لضمان الحفاظ على موقعها التنافسي.

تسلا تحت ضغط متزايد

رغم استمرار تمتع تسلا بقيمة سوقية

عادت التكهّنات بشأن إعادة رسم خريطة شركات إيلون ماسك إلى واجهة النقاشات المالية في الولايات المتحدة بعد طرح العام التاريخي لشركة سبيس إكس، في خطوة دفعت المستثمرين والمحللين إلى إعادة طرح سؤال ظل يتردد في أروقة «وول ستريت» لسنوات: هل حان الوقت لدمج شركات ماسك المختلفة في كيان واحد عملاق؟

فمنذ سنوات طويلة، ينظر المستثمرون إلى شركات ماسك باعتبارها أجزاء مترابطة من منظومة أعمال واحدة تجمع بين الفضاء والذكاء الاصطناعي والسيارات الكهربائية والطاقة والروبوتات. ورغم أن هذه الشركات ظلت تعمل بشكل مستقل قانونياً ومالياً، فإن التداخل بين مشاريعها واستراتيجياتها كان واضحاً بصورة متزايدة.

ومع النجاح الكبير الذي حققته سبيس إكس في الأسواق العامة، أصبحت فكرة الاندماج تبدو أكثر واقعية من أي وقت مضى، خصوصاً في ظل سعي المستثمرين إلى فهم الشكل الذي قد تتخذه إمبراطورية ماسك خلال العقد المقبل.

إمبراطورية متعددة الأذرع

لا تشبه شركات إيلون ماسك التكتلات التقليدية التي تقوم على تجميع أنشطة متباينة تحت إدارة واحدة. فمعظم هذه الشركات ترتبط عملياً بخيط تكنولوجي واحد يمثل في تطوير التقنيات المستقبلية وتوظيف الذكاء الاصطناعي والبرمجيات المتقدمة والأنظمة الذاتية.

وتعمل تسلا اليوم في مجالات تتجاوز صناعة السيارات الكهربائية، لتشمل الروبوتات البشرية وأنظمة القيادة الذاتية والذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة. وفي المقابل، تعتمد سبيس إكس على تقنيات مشابهة في مجالات الصواريخ والأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية.

أما شركات الذكاء الاصطناعي التابعة

معركة التقييم في وول ستريت

متعددة الأنشطة، حيث يفضل العديد من المستثمرين شراء شركات متخصصة وواضحة النشاط بدلاً من كيانات ضخمة يصعب تقييمها.

وهنا يبرز التحدي الرئيسي أمام أي صفقة محتملة، إذ يتعين على ماسك إقناع المستثمرين بأن القيمة المضافة الناتجة عن التكامل ستكون أكبر من أي خصم قد تفرضه الأسواق على الكيان الجديد.

كما أن تحديد النسبة العادلة لتبادل الأسهم بين الشركتين سيشكل ملفاً بالغ الحساسية بالنسبة للمساهمين.

السؤال الأكثر حساسية بالنسبة للمستثمرين لا يتعلق بإمكانية تنفيذ الاندماج، بل بمدى تأثيره على القيمة السوقية للشركات المعنية.

فمن جهة، قد يرى المستثمرون أن دمج تسلا وسبيس إكس يخلق شركة مستقبلية عملاقة تجمع بين الفضاء والذكاء الاصطناعي والروبوتات والطاقة والنقل الذاتي، وهو ما قد يؤدي إلى رفع التقييمات بصورة كبيرة.

لكن من جهة أخرى، تشتت أسواق المال بفرض ما يعرف بـ«خصم التكتلات» على الشركات العملاقة



هل يتحول علاج المنافسة إلى عبء اقتصادي دائم؟

الصين تدفع الغرب إلى اقتصاد الدعم.. ومخاوف من فاتورة طويلة الأجل

1 أكثر من 9500 إجراء دعم صناعي في أميركا وأوروبا خلال عقد واحد

2 الشركات الصينية تحصل على دعم حكومي يفوق نظيراتها الغربية بثمانية أضعاف



أين يجب رسم الحدود؟

أصبح السؤال الرئيسي في النقاش الغربي الحالي لا يتعلق بما إذا كان يجب تبني سياسة صناعية أم لا، وإنما بكيفية تحديد حدودها وضوابطها.

فالعديد من الخبراء يدعون إلى وضع تعريفات دقيقة لمفهوم الصناعات الاستراتيجية التي تستحق التدخل الحكومي، مع تحديد مستويات مقبولة من الاعتماد على الخارج في سلاسل التوريد. كما يطالبون بوضع جداول زمنية واضحة للدعم الحكومي وآليات دورية لتقييم فعاليتها.

ويشدد هؤلاء على أهمية التمييز بين القطاعات المرتبطة بالأمن القومي والتكنولوجيا الحيوية والطاقة والبنية التحتية، وبين القطاعات الأخرى التي يمكنها العمل ضمن قواعد المنافسة الطبيعية.

كما أن الحفاظ على الانفتاح التجاري يظل عاملاً مهماً بالنسبة للاقتصادات الغربية التي استفادت تاريخياً من التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العالمي.

معركة التوازن الاقتصادي

تقف الولايات المتحدة وأوروبا اليوم أمام معادلة معقدة تجمع بين الحاجة إلى حماية صناعاتها الاستراتيجية من جهة، والحفاظ على مبادئ السوق الحرة والانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى. فالمنافسة مع الصين دفعت الحكومات الغربية إلى تبني أدوات تدخلية كانت مرفوضة إلى حد كبير في الماضي، لكنها في الوقت ذاته أثارت مخاوف من توسع دور الدولة بصورة قد تؤثر على كفاءة الاقتصاد وقدرته التنافسية.

ويبدو أن التحدي الحقيقي خلال السنوات المقبلة لن يكون في إطلاق مزيد من برامج الدعم أو فرض المزيد من الحواجز التجارية، بل في القدرة على تحديد المجالات التي تتطلب تدخلاً فعلياً وتلك التي ينبغي تركها لقوى السوق.

فكلما توسعت الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، ازدادت الحاجة إلى أجهزة رقابية وتنظيمية أكبر، ما قد يؤدي إلى استنزاف القدرات الحكومية التي يمكن توجيهها إلى إصلاحات أكثر تأثيراً على المدى الطويل.

ويرى عدد من الخبراء أن تعزيز التنافسية الاقتصادية لا يتحقق بالضرورة من خلال الإعانات المباشرة، بل عبر الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي والطاقة والنقل والتكنولوجيا. فهذه المجالات ترفع إنتاجية الاقتصاد بأكمله بدلاً من دعم قطاعات محددة بصورة مؤقتة.

كما أن تطوير الأسواق الداخلية وتحسين بيئة الأعمال وتسهيل الاستثمار الخاص قد يوفر نتائج أكثر استدامة من برامج الدعم المكلفة التي قد تفقد فعاليتها مع مرور الوقت.

الدروس الصينية الحقيقي

المفارقة أن نجاح الصين لا يرتبط فقط بحجم الإعانات الحكومية، بل أيضاً بوجود منافسة داخلية شديدة بين الشركات الصينية نفسها. فالدعم الحكومي كان جزءاً من منظومة أوسع شملت الاستثمار في التعليم والبنية التحتية والابتكار والتكنولوجيا وسلاسل التوريد.

وقد ساهمت المنافسة الحادة داخل السوق الصينية في دفع الشركات نحو تحسين الكفاءة وخفض التكاليف وتسريع وتيرة الابتكار، وهو ما منحها القدرة على المنافسة عالمياً في العديد من القطاعات.

ولهذا يرى كثير من المحللين أن التركيز الغربي على جانب الإعانات فقط قد يؤدي إلى فهم ناقص للتجربة الصينية. فالمشكلة لا تتعلق بحجم الأموال الحكومية وحده، وإنما بوجود منظومة اقتصادية وصناعية متكاملة جرى تطويرها على مدى سنوات طويلة.

ومن هنا فإن محاولات استنساخ جزء واحد من النموذج الصيني دون العناصر الأخرى قد تؤدي إلى نتائج محدودة أو حتى عكسية في بعض الحالات.

وتكمن إحدى أكبر المخاطر في أن قبول مبدأ التدخل الحكومي يفتح الباب أمام مختلف القطاعات للمطالبة بمعاملة خاصة أو دعم إضافي بحجة الأهمية الاستراتيجية أو مواجهة المنافسة الأجنبية. ومع مرور الوقت قد يصبح من الصعب رسم حدود واضحة بين القطاعات التي تستحق الدعم وتلك التي يمكنها الاعتماد على قوى السوق. كما أن الدعم الحكومي غالباً ما يتحول إلى التزام سياسي طويل الأجل يصعب التراجع عنه. فالقطاعات التي تحصل على الإعانات تسعى عادة إلى الحفاظ عليها، بينما يواجه السياسيون ضغوطاً كبيرة عند محاولة تقليصها أو إلغاؤها.

وتشير التجارب السابقة إلى أن بعض برامج الدعم التي أطلقت كإجراءات مؤقتة استمرت لسنوات طويلة، ما أدى إلى زيادة الأعباء على الميزانيات العامة وتقليص الموارد المتاحة لقطاعات أخرى أكثر إنتاجية.

تكلفة الفرصة الضائعة

لا تقتصر تكلفة التوسع في السياسات الصناعية على الأموال العامة فقط، بل تمتد أيضاً إلى الموارد الإدارية والتنظيمية التي تخصصها الحكومات لإدارة برامج الدعم والإشراف عليها.

جمركية وإجراءات حمائية تهدف إلى الحد من المنافسة الخارجية. كما أثبتت التطورات الأخيرة أن الاعتماد الاقتصادي يمكن أن يتحول إلى أداة ضغط سياسية وجيوسياسية في أوقات الأزمات. ولذلك بدأت الحكومات الغربية تنظر إلى بعض الصناعات ليس فقط باعتبارها قطاعات اقتصادية، وإنما باعتبارها مكونات أساسية للأمن القومي والاستقرار الاستراتيجي. ومن هنا نشأت موجة جديدة من السياسات الصناعية التي تهدف إلى إعادة بناء القدرات الإنتاجية المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج.

سباق الدعم الصناعي

تعكس الأرقام حجم التحول الذي شهدته السياسات الاقتصادية الغربية خلال السنوات الأخيرة. فبحسب تقديرات متخصصة، تم تطبيق أكثر من 9500 إجراء دعم صناعي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي، وهو رقم يعكس اتساع نطاق التدخل الحكومي بصورة غير مسبوقة منذ عقود.

وتشمل هذه الإجراءات حوافز ضريبية، وإعانات مباشرة، وقروضاً مدعومة، وبرامج استثمار حكومية ضخمة، إضافة إلى رسوم كفاءة الأسواق.

مخاطر التقليد الكامل

رغم تنامي القناعة بأهمية التدخل الحكومي في بعض القطاعات، فإن هناك مخاوف متزايدة من أن يتحول هذا التوجه إلى توسع اقتصادي غير منضبط يفرض أعباء كبيرة على المالية العامة ويؤثر في كفاءة الأسواق.



أعدت التحولات الاقتصادية العالمية خلال السنوات الأخيرة إحياء نقاش قديم حول دور الدولة في الاقتصاد، لكن هذه المرة من بوابة المنافسة مع الصين. فبعد عقود طويلة من اعتماد الاقتصادات الغربية على مبادئ السوق الحرة وتقليص التدخل الحكومي، وجدت الولايات المتحدة وأوروبا نفسها مضطرتين إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات الاقتصادية لمواجهة النموذج الصيني القائم على دعم الدولة للصناعة والتكنولوجيا والتصدير.

وخلال العقد الماضي، تصاعدت المخاوف الغربية من التأثير المتزايد للواردات الصينية منخفضة التكلفة على الصناعات المحلية، خصوصاً مع توسع بكين في قطاعات استراتيجية تشمل السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والرقائق الإلكترونية والبطاريات المتقدمة. وأصبح السؤال المطروح في العواصم الغربية لا يتعلق فقط بكيفية منافسة الصين، بل أيضاً بمدى إمكانية استخدام أدوات مشابهة لتلك التي تعتمد عليها بكين دون الإضرار بأسس الاقتصاد الحر.

وأدى هذا التحول إلى زيادة غير مسبوقة في برامج الدعم والحوافز الصناعية، حيث اتجهت الحكومات إلى استخدام أدوات كانت تعتبر في السابق استثنائية، مثل الإعانات المباشرة والحماية التجارية ومتطلبات المحتوى المحلي وبرامج الشراء الحكومي الموجهة.

عودة الدولة إلى الاقتصاد

ساهمت سلسلة من الأزمات العالمية المتلاحقة في تعزيز القناعة بضرورة عودة الدولة إلى لعب دور أكثر فاعلية في الاقتصاد. فمن جائحة كورونا إلى الحرب في أوكرانيا ثم التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط، اكتشفت الاقتصادات المتقدمة أن الاعتماد الكامل على سلاسل التوريد العالمية قد يحمل مخاطر استراتيجية كبيرة.

وأظهرت تلك الأزمات هشاشة العديد من القطاعات الحيوية التي تعتمد على الإنتاج الخارجي، بدءاً من الأدوية والمستلزمات

3 خبراء يدعون إلى تحديد واضح للقطاعات الاستراتيجية وتجنب التوسع غير المنضبط

4 البنية التحتية والطاقة قد تكون أكثر فاعلية من الدعم المباشر للشركات

5 الصناعات الغربية تطالب بمزيد من الحماية في مواجهة الواردات الصينية الرخيصة

6 توسع الإعانات يهدد بزيادة الأعباء المالية وتشويه آليات السوق

7 الأزمات العالمية أعادت الاعتبار لدور الدولة في حماية الصناعات الاستراتيجية

السلام الإقليمي يطيح بعلاوة الحرب ويطلق براميل الخليج نحو الأسواق

النفط

يعيد تسعير المخاطر

أكثر من 85 مليون برميل مرشحة للعودة التدريجية إلى الأسواق العالمية

1 خام برنت يفقد نحو 8% من قيمته الأسبوعية رغم مكاسب الجلسة الأخيرة

تبدو مختلفة إلى حد كبير. فوفقاً لتوقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول، من المنتظر أن يرتفع الطلب العالمي على النفط من نحو 105.1 ملايين برميل يومياً في عام 2025 إلى 113.3 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030.

وتعكس هذه التوقعات قناعة بأن النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة العالمية خلال السنوات المقبلة رغم التوسع المتواصل في مصادر الطاقة المتجددة. وتستند هذه الرؤية إلى النمو الاقتصادي المتوقع في آسيا وإفريقيا، وزيادة الطلب على النقل والشحن والصناعات البترولية، إضافة إلى استمرار اعتماد العديد من الاقتصادات الناشئة على الوقود الأحفوري كمصدر أساسي للطاقة. ومن هذا المنطلق، يرى العديد من الخبراء أن التراجع الحالي في الأسعار لا يمثل بداية دورة هبوط طويلة، بل يعكس تصحيحاً مؤقتاً ناتجاً عن تراجع المخاطر الجيوسياسية وعودة جزء من الإمدادات إلى السوق.

مرحلة جديدة للسوق

يدخل سوق النفط العالمي اليوم مرحلة مختلفة تماماً عن تلك التي سادت خلال الأشهر الماضية. فبعد فترة طويلة هيمنت عليها المخاوف الأمنية واحتمالات تعطل الإمدادات، بدأت الأسواق تتعامل مع معطيات جديدة تقوم على احتمالات زيادة المعروض وتحسن حركة التجارة والطاقة في منطقة الخليج. ومع أن التحديات لم تختفِ بالكامل، خصوصاً فيما يتعلق بالملاحة عبر مضيق هرمز ومستقبل التفاهات السياسية بين القوى الإقليمية والدولية، فإن المؤشرات الحالية توحي بأن أسواق النفط انتقلت من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة إعادة التوازن.

وخلال الأشهر المقبلة سيكون العامل الحاسم هو سرعة عودة البراميل العالقة إلى الأسواق، وحجم الزيادة الفعلية في الصادرات الإيرانية والعراقية، ومدى التزام الأطراف المختلفة بمسار التهدئة. وإذا استمرت هذه العوامل في الاتجاه الحالي، فإن أسعار النفط قد تواجه ضغطاً إضافياً على المدى القصير، قبل أن تعود عوامل الطلب العالمي المتنامي لتلعب دورها في إعادة رسم التوازنات السعرية.

مضيق هرمز تحت المجهر

رغم اتفاقات السلام والتهدئة، فإن مضيق هرمز ما زال يحتفظ بمكانته باعتباره العامل الأكثر حساسية في معادلة الطاقة العالمية. ويمر عبر هذا المضيق ما يقارب خمس إمدادات العالم من النفط والغاز الطبيعي المسال، ما يجعله نقطة اختناق استراتيجية لا يمكن للأسواق تجاهلها. ولذلك فإن أي

التحديات، فإن ما زالت تفرض شروطاً جديدة على حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، وأعلنت ضرورة حصول السفن على تصاريح مرور خاصة. ورغم أن هذه الإجراءات لا تعني إغلاق المضيق، فإنها تعكس رغبة طهران في الاحتفاظ بأدوات تأثير استراتيجية داخل واحد من أهم الممرات البحرية العالمية.

ومن هنا فإن الأسواق تنظر إلى التطورات الإيرانية بمزيج من التفاؤل والحذر، إذ إن زيادة الإمدادات المحتملة يقابلها استمرار بعض عوامل عدم اليقين المرتبطة بالملاحة والأمن البحري. العراق يستعد للانتعاش

في موازاة التطورات الإيرانية، برز العراق كأحد المستفيدين الرئيسيين من عودة الاستقرار النسبي إلى المنطقة. فقد أكد المسؤولون العراقيون جاهزية الحقول النفطية لاستعادة مستويات الإنتاج الطبيعية، مع توقعات بزيادة الصادرات تدريجياً خلال الفترة المقبلة. ويعد العراق ثاني أكبر منتج للنفط داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول، ولذلك فإن أي زيادة في إنتاجه تحمل تأثيراً مباشراً على توازنات السوق العالمية.

وتسعى بغداد إلى الاستفادة من مرحلة ما بعد التوترات لإعادة تنشيط الاستثمارات النفطية وتسريع مشاريع التطوير المؤجلة، خصوصاً في الحقول الجنوبية التي تشكل العمود الفقري للصادرات العراقية.

كما أن تحسن البيئة الأمنية يتيح فرصة لتعزيز التعاون مع الشركات الدولية التي كانت تتعامل بحذر مع بعض المشاريع بسبب المخاطر الجيوسياسية.

الطلب العالمي لا يتراجع

ورغم الضغوط الحالية على الأسعار، فإن الصورة طويلة الأجل لسوق النفط

المرتبطة بالملاحة والأمن البحري. العراق يستعد للانتعاش

في موازاة التطورات الإيرانية، برز العراق كأحد المستفيدين الرئيسيين من عودة الاستقرار النسبي إلى المنطقة.

فقد أكد المسؤولون العراقيون جاهزية الحقول النفطية لاستعادة مستويات الإنتاج الطبيعية، مع توقعات بزيادة الصادرات تدريجياً خلال الفترة المقبلة. ويعد العراق ثاني أكبر منتج للنفط داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول، ولذلك فإن أي زيادة في إنتاجه تحمل تأثيراً مباشراً على توازنات السوق العالمية.

وتسعى بغداد إلى الاستفادة من مرحلة ما بعد التوترات لإعادة تنشيط الاستثمارات النفطية وتسريع مشاريع التطوير المؤجلة، خصوصاً في الحقول الجنوبية التي تشكل العمود الفقري للصادرات العراقية.

كما أن تحسن البيئة الأمنية يتيح فرصة لتعزيز التعاون مع الشركات الدولية التي كانت تتعامل بحذر مع بعض المشاريع بسبب المخاطر الجيوسياسية.

الطلب العالمي لا يتراجع

ورغم الضغوط الحالية على الأسعار، فإن الصورة طويلة الأجل لسوق النفط

من الاقتصادات إلى تعزيز مخزوناتنا الاستراتيجية أو تعويض النقص الذي واجهته خلال فترات الاضطراب. كما أن عودة هذه البراميل لا تعني فقط زيادة الإمدادات الفورية، بل تعني أيضاً تقليص الحاجة إلى شراء شحنات إضافية بأسعار مرتفعة، وهو ما يضغط على الأسعار المستقبلية ويحد من احتمالات حدوث قفزات سعرية مفاجئة.

إيران والعودة الكبرى

تشكل إيران محوراً رئيسياً في المشهد النفطي الجديد، خصوصاً مع التوقعات المرتبطة بتخفيف أو رفع العقوبات الأميركية المفروضة على صادراتها النفطية. فعلى مدى سنوات طويلة كانت طهران تمتلك طاقات إنتاجية وتصديرية غير مستغلة بالكامل نتيجة القيود المفروضة على قطاعها النفطي. أما اليوم، فإن الحديث يدور عن إمكانية عودة ملايين البراميل الإضافية إلى السوق خلال الفترة المقبلة إذا تم تنفيذ التفاهات السياسية المعلنة بصورة كاملة.

وتملك إيران واحداً من أكبر احتياطات النفط الخام في العالم، كما تمتلك بنية تحتية تسمح لها بزيادة الصادرات تدريجياً بمجرد إزالة العقوبات القانونية والمالية المرتبطة بالعقوبات.

غير أن هذه العودة لا تخلو من

شهدت أسواق النفط العالمية خلال الأسبوع الجاري واحداً من أكبر التحولات السعرية منذ اندلاع التوترات العسكرية الأخيرة في الشرق الأوسط، بعدما قادت التطورات السياسية والأمنية المتسارعة إلى إعادة رسم خريطة المخاطر التي كانت تتحكم بأسعار الطاقة العالمية طوال الأشهر الماضية. وبينما اعتاد المستثمرون خلال فترات النزاعات على إضافة ما يعرف بـ«علاوة المخاطر الجيوسياسية» إلى الأسعار، فإن توقيع اتفاقات التهدئة ووقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة دفع الأسواق إلى الاتجاه المعاكس، لتبدأ مرحلة إزالة تلك العلاوة بصورة سريعة انعكست على أسعار النفط.

ورغم تسجيل خام برنت ارتفاعاً محدوداً في نهاية الأسبوع، فإن الصورة الأوسع أظهرت خسارة أسبوعية تقارب 8%، وهي من أكبر التراجعات الأسبوعية المسجلة خلال العام الجاري. ويعكس هذا الأداء قناعة متزايدة لدى المتعاملين بأن خطر انقطاع الإمدادات النفطية من منطقة الخليج بدأ بالتراجع تدريجياً، وأن السيناريوهات الكارثية التي كانت تخشاها الأسواق خلال ذروة التوتر أصبحت أقل احتمالاً مما كانت عليه قبل أسابيع.

براميل عالقة تعود

أحد أهم الأسباب التي دفعت الأسعار إلى التراجع يتمثل في التوقعات المتزايدة بعودة كميات كبيرة من النفط العالق في المنطقة إلى الأسواق العالمية خلال الأشهر المقبلة.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 85 مليون برميل من النفط المخزن أو المؤجل تصديره خلال فترة التوترات قد يجد طريقه تدريجياً إلى المشترين الدوليين بعد تحسن الظروف الأمنية وعودة حركة الشحن بصورة أكثر انتظاماً.

هذه الكميات تمثل إضافة كبيرة للسوق العالمية في وقت تسعى فيه العديد

من الاقتصادات إلى تعزيز مخزوناتنا الاستراتيجية أو تعويض النقص الذي واجهته خلال فترات الاضطراب. كما أن عودة هذه البراميل لا تعني فقط زيادة الإمدادات الفورية، بل تعني أيضاً تقليص الحاجة إلى شراء شحنات إضافية بأسعار مرتفعة، وهو ما يضغط على الأسعار المستقبلية ويحد من احتمالات حدوث قفزات سعرية مفاجئة.

تشكل إيران محوراً رئيسياً في المشهد النفطي الجديد، خصوصاً مع التوقعات المرتبطة بتخفيف أو رفع العقوبات الأميركية المفروضة على صادراتها النفطية. فعلى مدى سنوات طويلة كانت طهران تمتلك طاقات إنتاجية وتصديرية غير مستغلة بالكامل نتيجة القيود المفروضة على قطاعها النفطي. أما اليوم، فإن الحديث يدور عن إمكانية عودة ملايين البراميل الإضافية إلى السوق خلال الفترة المقبلة إذا تم تنفيذ التفاهات السياسية المعلنة بصورة كاملة.

إيران والعودة الكبرى

تشكل إيران محوراً رئيسياً في المشهد النفطي الجديد، خصوصاً مع التوقعات المتزايدة بعودة كميات كبيرة من النفط العالق في المنطقة إلى الأسواق العالمية خلال الأشهر المقبلة.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 85 مليون برميل من النفط المخزن أو المؤجل تصديره خلال فترة التوترات قد يجد طريقه تدريجياً إلى المشترين الدوليين بعد تحسن الظروف الأمنية وعودة حركة الشحن بصورة أكثر انتظاماً.

هذه الكميات تمثل إضافة كبيرة للسوق العالمية في وقت تسعى فيه العديد

سقوط علاوة الحرب

الهبوط الحاد في أسعار النفط لا يعكس ضعفاً في أساسيات السوق بقدر ما يعبر

عن انخفاض مخاطر الإمدادات يدفع المستثمرين لإعادة تقييم أسعار الطاقة

رفع العقوبات عن النفط الإيراني يعزز توقعات زيادة المعروض العالمي

انحسار مخاطر الإمدادات يدفع المستثمرين لإعادة تقييم أسعار الطاقة

رفع العقوبات عن النفط الإيراني يعزز توقعات زيادة المعروض العالمي

انحسار مخاطر الإمدادات يدفع المستثمرين لإعادة تقييم أسعار الطاقة

رفع العقوبات عن النفط الإيراني يعزز توقعات زيادة المعروض العالمي

انحسار مخاطر الإمدادات يدفع المستثمرين لإعادة تقييم أسعار الطاقة

رفع العقوبات عن النفط الإيراني يعزز توقعات زيادة المعروض العالمي

انحسار مخاطر الإمدادات يدفع المستثمرين لإعادة تقييم أسعار الطاقة

رفع العقوبات عن النفط الإيراني يعزز توقعات زيادة المعروض العالمي

انحسار مخاطر الإمدادات يدفع المستثمرين لإعادة تقييم أسعار الطاقة



بيتكوين تتراجع دون 63 ألف دولار وتنتج لتسجيل خسارة أسبوعية تقارب 1.2 %

الفائدة والهدنة يدفعان بيتكوين نحو خسارة أسبوعية جديدة

1 موجة جني أرباح مستمرة منذ القمة التاريخية قرب 124 ألف دولار

2 التشدد النقدي الأمريكي يضغط على الأصول عالية المخاطر عالمياً



3 صناديق بيتكوين الفورية تسجل أسبوعها السادس من السحوبات المتتالية

4 تراجع جماعي للعملة الرقمية الكبرى بقيادة إيثريوم وسولانا وكاردانو

5 أسهم الذكاء الاصطناعي تستقطب جزءاً متزايداً من السيولة الاستثمارية

6 المستثمرون يراقبون مستقبل التفاهات الأميركية الفائدة واتجاه الفائدة

واصلت أسواق العملات المشفرة أداءها المتراجع خلال الأسبوع الحالي، في ظل تزايد الضغوط الناتجة عن استمرار أسعار الفائدة المرتفعة عالمياً وتراجع شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر. وجاءت بيتكوين، أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية، في مقدمة الخاسرين بعدما انخفضت إلى ما دون مستوى 63 ألف دولار، لتقترب من تسجيل خسارة أسبوعية جديدة تعكس استمرار حالة الحذر المسيطرة على الأسواق.

ويأتي هذا التراجع في وقت تمر فيه الأسواق المالية العالمية بمرحلة إعادة تقييم واسعة للمخاطر والعوائد، حيث يتجه المستثمرون نحو أدوات استثمارية أكثر وضوحاً من حيث التدفقات النقدية والعوائد المتوقعة، في حين تواجه الأصول المضاربة ضغوطاً متزايدة نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل وتشدد السياسات النقدية. ورغم أن العملات المشفرة تمكنت خلال السنوات الماضية من جذب مليارات الدولارات من الاستثمارات، فإن المرحلة الحالية تبدو مختلفة، مع تراجع الزخم الذي كان يدفع الأسعار إلى تسجيل مستويات قياسية جديدة بشكل متواصل.

من القمة إلى التصحيح

شهدت بيتكوين خلال الأشهر الأخيرة تحولاً كبيراً في اتجاهها السعري، بعدما سجلت في أكتوبر الماضي مستوى تاريخياً قرب 124 ألف دولار، مدفوعة بموجة تهازل واسعة حول مستقبل الأصول الرقمية والتدفقات القياسية إلى الصناديق الاستثمارية المرتبطة بها. لكن هذه المكاسب الضخمة دفعت الكثير من المستثمرين إلى جني الأرباح عند المستويات المرتفعة، ما أدى إلى بداية موجة تصحيح تدريجية تحولت لاحقاً إلى ضغوط أكثر وضوحاً مع تغير الظروف الاقتصادية العالمية.

ومع مرور الوقت بدأت الأسواق تدرک أن البيئة النقدية الحالية تختلف عن تلك التي دعمت الصعود الكبير للعملات المشفرة خلال السنوات السابقة، خصوصاً

نزيف صناديق بيتكوين

أحد أبرز المؤشرات التي تعكس ضعف الزخم الحالي يتمثل في استمرار السحوبات من صناديق بيتكوين الفورية المتداولة في البورصة. فقد سجلت هذه الصناديق أسبوعها السادس على التوالي من خروج الأموال، في إشارة واضحة إلى تراجع الحماس

خسائر جماعية للعملة الرقمية

لم تقتصر موجة التراجع على بيتكوين وحدها، بل امتدت إلى معظم العملات المشفرة الرئيسية التي سجلت انخفاضات ملحوظة خلال الأسبوع. وتراجعت إيثريوم، ثاني أكبر العملات الرقمية من حيث القيمة السوقية، بنسبة تجاوزت 2 %، بينما تعرضت إكس آر بي لضغوط مماثلة. كما انخفضت أسعار سولانا وكاردانو وبي إن بي بنسب تراوحت بين 2% و 4%، في حين سجلت دوجكوين تراجعاً محدوداً.

ويعكس هذا الأداء الجماعي حالة الضعف العامة التي تسيطر على السوق بأكملها، حيث تتراجع شهية المستثمرين تجاه معظم الأصول الرقمية بغض النظر عن خصائصها الفردية. كما يشير إلى أن الضغوط الحالية مرتبطة بعوامل كلية تشمل الفائدة والسيولة وتوجهات المستثمرين، أكثر من ارتباطها بعوامل خاصة بكل مشروع أو عملة على حدة.

دعم الأسعار خلال المراحل السابقة، حيث وفرت قناة استثمارية منظمة سمحت بدخول مؤسسات مالية كبرى إلى سوق العملات المشفرة. أما اليوم، فإن تراجع التدفقات يشير إلى أن المؤسسات الاستثمارية أصبحت أكثر حذراً، وتفضل انتظار وضوح أكبر بشأن



مسار الفائدة والاقتصاد العالمي قبل زيادة مراكزها الاستثمارية في الأصول الرقمية.

الذكاء الاصطناعي يسحب السيولة

في الوقت الذي تواجه فيه العملات المشفرة ضغوطاً متزايدة، برزت أسهم شركات الذكاء الاصطناعي كأحد أكبر المستفيدين من التحولات الحالية في الأسواق.

فقد جذبت الشركات العاملة في هذا القطاع اهتمام المستثمرين حول العالم بفضل معدلات النمو المرتفعة والتوقعات الإيجابية المتعلقة بالتوسع المستقبلي للتقنيات الذكية. ونتيجة لذلك، انتقل جزء من السيولة التي كانت تتجه سابقاً إلى العملات الرقمية نحو أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

ويسرى متعاملون أن العديد من المستثمرين باتوا ينظرون إلى شركات الذكاء الاصطناعي باعتبارها توفر فرص نمو أكثر وضوحاً وقابلية للتقييم مقارنة بالعملات المشفرة التي تعتمد بدرجة أكبر على معنويات السوق والتوقعات المستقبلية.

هذا التحول في اتجاه رؤوس الأموال ساهم في إضعاف الطلب على الأصول الرقمية، وزاد من الضغوط التي تواجهها بيتكوين والعملات المنافسة.

الجغرافيا السياسية تعود

رغم أن العملات المشفرة لا ترتبط مباشرة بالعوامل الجيوسياسية بنفس الدرجة التي ترتبط بها أسواق النفط أو الذهب، فإن التطورات السياسية الأخيرة لعبت دوراً مهماً في تشكيل مزاج المستثمرين. فالالتفاتات المتعلقة بوقف التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب الجهود الرامية لإعادة فتح مضيق هرمز وضمان استمرار تدفق التجارة العالمية، ساهمت في تهدئة جزء من المخاوف التي كانت تدفع المستثمرين إلى التحوط من المخاطر. لكن في المقابل، أثار تأجيل المحادثات المقررة بين الجانبين في سويسرا حالة

من الترقب والحذر، إذ تخشى الأسواق من ظهور عقبات جديدة قد تؤثر على مسار التفاهات السياسية.

ويؤكد محللون أن العملات المشفرة أصبحت أكثر حساسية للأحداث الجيوسياسية خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً مع دخول مؤسسات استثمارية كبرى إلى هذا السوق وربط قراراتها الاستثمارية بالتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية.

مرحلة اختبار جديدة

تدخل العملات المشفرة النصف الثاني من العام وسط مجموعة من التحديات التي ستحدد اتجاه السوق خلال الأشهر المقبلة. فالمستثمرون يواجهون مزيجاً من الفائدة المرتفعة، والتدفقات الاستثمارية المتراجعة، والمنافسة المتزايدة من قطاعات أخرى مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا.

وفي المقابل، لا تزال هناك عوامل إيجابية يمكن أن تدعم السوق إذا تحسنت الظروف النقدية أو عادت التدفقات المؤسسية إلى الصناديق المرتبطة بالأصول الرقمية. كما أن أي تحول في موقف الاحتياطي الفيدرالي تجاه أسعار الفائدة قد يغير المشهد بسرعة ويعيد السيولة إلى الأسواق عالية المخاطر.

لكن حتى ذلك الحين، تبدو بيتكوين وبقية العملات المشفرة أمام مرحلة تتطلب قدراً أكبر من الحذر، حيث يراقب المستثمرون كل إشارة اقتصادية أو سياسية يمكن أن تؤثر في اتجاه السوق. وبين ضغوط الفائدة، واستمرار السحوبات من الصناديق القياسية، وتحول السيولة نحو قطاعات أكثر جذباً، تبدو العملات المشفرة في اختبار حقيقي لقدرة على استعادة الزخم الذي دفعها سابقاً إلى تسجيل مستويات قياسية. وسيكون مسار السياسة النقدية العالمية، إلى جانب حجم التدفقات الاستثمارية الجديدة، العاملين الأكثر حسماً في تحديد ما إذا كانت السوق تتجه نحو مرحلة استقرار جديدة أم نحو مزيد من التصحيح خلال الأشهر المقبلة.

الدولار القوي يقود المعدن الأصفر إلى ثالث خسارة أسبوعية الذهب يفقد بريقه تحت ضغط الفائدة



1

المعدن النفيس يتجه لتسجيل ثالث تراجع أسبوعي متتال مع تصاعد رهانات التشديد النقدي

دخل الذهب مرحلة جديدة من الضغوط خلال الأسبوع الحالي بعدما واصل خسائره للأسبوع الثالث على التوالي، في تطور يعكس التحول الكبير في مزاج المستثمرين تجاه المعدن النفيس الذي لطالما ارتبط بفترات عدم اليقين الاقتصادي والسياسي. وجاء هذا التراجع بالتزامن مع صعود الدولار الأمريكي وتنامي التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يواصل الإبقاء على أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول مما كانت تتوقعة الأسواق في السابق. وتراجعت أسعار الذهب الفورية إلى مستويات تقارب 4169 دولاراً للأوقية بعد أن لامست أدنى مستوياتها في أكثر من أسبوع عند حدود 4120 دولاراً، بينما سجلت العقود الأمريكية الأجلة انخفاضات تجاوزت 1%. وتعكس هذه التحركات حالة من الحذر والترقب بين المستثمرين الذين أعادوا تقييم رهاناتهم على الذهب في ضوء المتغيرات الاقتصادية والنقدية الأخيرة. ويأتي هذا الأداء في وقت تواجه فيه الأسواق العالمية مزيجاً معقداً من المؤثرات، تشمل استمرار التضخم الأمريكي عند مستويات مرتفعة نسبياً، وقوة سوق العمل، وتحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي، وهي عوامل تدفع صناعات السياسة النقدية إلى التريث في التحول نحو سياسات أكثر مرونة.

الدولار يستعيد قوته

لعب الدولار الأمريكي دوراً محورياً في موجة الضغوط التي تعرض لها الذهب خلال الأسبوع الجاري. فالعلاقة العكسية بين الطرفين تعد من أكثر العلاقات رسوخاً في الأسواق المالية العالمية. ومع صعود العملة الأمريكية أمام معظم العملات الرئيسية، ارتفعت تكلفة شراء الذهب بالنسبة للمستثمرين الذين يتعاملون باليورو أو اللين أو العملات الأخرى، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على المعدن النفيس.

وقد استفاد الدولار من مجموعة عوامل إيجابية أبرزها قوة الاقتصاد الأمريكي مقارنة بعدد من الاقتصادات الكبرى

2

توقعات رفع الفائدة الأميركية تضغط على جاذبية الأصول غير المدرة للعائد

وخلال الأشهر الماضية كانت المخاوف الجيوسياسية تمثل أحد أبرز مصادر الدعم للأسعار، حيث لجأ المستثمرون إلى المعدن الأصفر هرباً من حالة عدم اليقين. لكن مع تراجع احتمالات التصعيد العسكري الواسع، فقد الذهب جزءاً من هذا الدعم. ورغم ذلك، لا تزال المنطقة تشهد ملفات سياسية وأمنية معقدة، من بينها المفاوضات المتعلقة بالترتيبات الإقليمية والعلاقات الأمريكية الإيرانية، وهو ما يعني أن عنصر المخاطر الجيوسياسية لم يخفَ بالكامل من المشهد.

المعادن النفيسة تلحق بالذهب

لم يكن الذهب وحده ضحية التحولات الحالية في الأسواق، إذ امتدت الضغوط إلى بقية المعادن النفيسة التي سجلت هي الأخرى أداءً سلبياً خلال الأسبوع. وتراجعت أسعار الفضة مع انحسار شهية المستثمرين للأصول المرتبطة بالمعادن الثمينة، كما تعرض البلاتين لضغوط مماثلة نتيجة المخاوف المرتبطة بالنشاط الصناعي العالمي. أما البلاديوم فقد واصل تراجعته

في ظل ضعف الطلب من بعض القطاعات الصناعية الرئيسية. وتشير هذه التحركات الجماعية إلى أن الضغوط الحالية لا ترتبط بعوامل خاصة بالذهب فقط، وإنما تعكس تغيراً أوسع في توجهات المستثمرين نحو فئة المعادن النفيسة بشكل عام. كما أن انتقال السيولة نحو الدولار والسندات والأصول ذات العائد المرتفع ساهم في تقليص جاذبية هذه المعادن خلال الفترة الأخيرة.

المستثمرون بين التضخم والفائدة

تعيش الأسواق حالياً حالة من التوازن الدقيق بين عاملين متناقضين. فمن جهة ما زال التضخم العالمي يشكل مصدر قلق للمستثمرين، وهو عامل يدعم الذهب تاريخياً باعتباره أداة للتحوط ضد تآكل القوة الشرائية. ومن جهة أخرى، فإن السياسات النقدية المتشددة المستخدمة لمحاربة التضخم تفرض ضغوطاً قوية على المعدن النفيس. هذا التناقض يجعل المستثمرين أكثر

حذراً في بناء مراكزهم الاستثمارية، حيث يراقبون كل بيانات اقتصادية جديدة بحثاً عن مؤشرات قد تغير مسار الفائدة الأميركية خلال الأشهر المقبلة. كما تتربع الأسواق ببيانات التضخم وسوق العمل والإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، باعتبارها عوامل رئيسية ستحدد توجهات الاحتياطي الفيدرالي مستقبلاً. وأي مفاجآت إيجابية في هذه البيانات قد تعزز من احتمالات استمرار الفائدة المرتفعة، ما يزيد الضغوط على الذهب.

النصف الثاني تحت الاختبار

يدخل الذهب النصف الثاني من العام وسط تحديات كبيرة ومعادلة معقدة تجمع بين قوة الدولار، وارتفاع العوائد، وتراجع المخاطر الجيوسياسية نسبياً. وتبدو الأسواق حالياً أكثر اقتناعاً بأن السياسة النقدية الأمريكية ستظل العامل الحاسم في تحديد الاتجاه المقبل للأسعار.

ورغم الخسائر الأخيرة، لا يزال الذهب يحتفظ بمكانته كأحد أهم الأصول الدفاعية عالمياً، خصوصاً في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي ومستقبل التوترات السياسية. إلا أن استعادة الزخم الصعودي تتطلب على الأرجح تغيراً واضحاً في توقعات أسعار الفائدة أو عودة المخاطر الجيوسياسية إلى الواجهة بصورة أكبر.

وخلال الأشهر المقبلة ستبقى أنظار المستثمرين مركزة على اجتماعات الاحتياطي الفيدرالي والبيانات الاقتصادية الأمريكية، باعتبارها المحرك الرئيسي لاتجاه الأسواق. وإذا استمرت المؤشرات الحالية على حالها، فقد يظل الذهب تحت ضغط واضح، أما إذا بدأت توقعات خفض الفائدة بالعودة مجدداً، فقد يشهد المعدن الأصفر فرصة جديدة لاستعادة جزء من بريقه المفقود.

4

الفضة والبلاتين والبلاديوم تنضم إلى موجة الخسائر الأسبوعية

ما أدى إلى تراجع الطلب على الذهب لصالح أدوات استثمارية توفر عوائد أعلى مثل السندات الأمريكية وأدوات الدخل الثابت. كما أن ارتفاع عوائد السندات الحكومية الأمريكية يجعل الاحتفاظ بالذهب أقل جاذبية من الناحية الاستثمارية، خصوصاً لدى المؤسسات المالية الكبرى وصناديق الاستثمار العالمية.

الفائدة تفرض كلمتها

المستثمرين بأن معركة السيطرة على التضخم لم تنته بعد، وأن البنك المركزي قد يضطر إلى الحفاظ على سياسته المتشددة لفترة أطول. هذه الرسائل دفعت المستثمرين إلى إعادة تسعير توقعاتهم المستقبلية، ما انعكس مباشرة على أسعار الذهب. وتشير التقديرات إلى أن الأسواق أصبحت أكثر حذراً تجاه احتمالات خفض أسعار الفائدة خلال الأشهر المقبلة، وهو

يبقى العامل الأكثر تأثيراً في تحركات الذهب خلال الفترة الحالية هو مسار السياسة النقدية الأمريكية. فالمدن النفيس بطبيعته لا يحقق عائداً لحائزيه، ولذلك يصبح أقل جاذبية عندما ترتفع أسعار الفائدة أو عندما تتزايد التوقعات باستمرارها عند مستويات مرتفعة. وخلال الأيام الماضية عاززت التصريحات والتقديرات الصادرة عن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي من قناعة

3

الدولار الأمريكي يحقق مكاسب جديدة ويزيد تكلفة شراء الذهب عالمياً

ألبين A390 GTS:

قوة جاهزة للتحدي

كتب محمد عطوي

إلى الطاقة الكهربائية، مع الحفاظ على روح الأداء التي ميّزتها لعقود. ويأتي طراز A390 GTS ليعكس هذا الامتداد بين الإرث العريق والطموح المستقبلي، حيث يجمع بين شخصية ألبين الكلاسيكية ومتطلبات الجيل الجديد من السيارات الرياضية.

وحققت شهرة واسعة عبر طرازاتها الأسطورية وعلى رأسها A110 التي أصبحت رمزاً للهوية الرياضية الفرنسية. ومع تطور صناعة السيارات واتجاهها نحو التقنيات الحديثة، واصلت ألبين الحفاظ على فلسفتها الأصلية، لكنها دخلت مرحلة جديدة من تاريخها عبر التحول

تعود جذور علامة ألبين الفرنسية إلى عالم السباقات منذ منتصف القرن الماضي، حين أسس جان ريدليه الشركة على فلسفة بسيطة تقوم على خفة الوزن ومتعة القيادة قبل أي شيء آخر. ومنذ ذلك الوقت، ارتبط اسم ألبين بالسيارات الرياضية التي تجمع بين الرشاقة والدقة،



فضلاً عن التوافق مع أندرويد أوتو وأبل كارلاي، والتحديثات اللاسلكية المستمرة.

بطارية عالية الأداء وشحن سريع

تعتمد A390 GTS على بطارية فرنسية جديدة بسعة 89 كيلوواط/ساعة صُممت خصيصاً لتلبية متطلبات القيادة الرياضية المكثفة والحفاظ على ثبات الأداء حتى مع انخفاض مستوى الشحن. وتوفر السيارة مدى يصل إلى 551 كيلومتراً مع عجلات 20 بوصة، أو 503 كيلومتراً مع عجلات 21 بوصة، كما تدعم الشحن السريع بقدرة تصل إلى 190 كيلوواط، حيث يمكن شحن البطارية من 15% إلى 80% خلال أقل من 27 دقيقة.

وتستفيد السيارة أيضاً من أنظمة ذكية لإدارة الرحلات والشحن، إضافة إلى تطبيق ألبى الخاص، الذي يتيح مراقبة حالة السيارة وجدولة عمليات الشحن والتحكم ببعض وظائفها عن بُعد.

تجربة قيادة تفاعلية

توفر السيارة خمسة أوضاع قيادة هي توفير، عادي، رياضي، حلبات، مخصص، إلى جانب خاصية القيادة باستخدام دواسة واحدة، ووظيفة وضع التجاوز، التي تمنح دفعة إضافية من القوة لمدة تصل إلى 10 ثوانٍ، فضلاً عن نظام الانطلاق السريع المخصص لتحقيق أفضل انطلاق ممكنة من وضعية الثبات. كما يمكن للسائق التحكم بمستويات

تصميم رياضي

تحمل السيارة تصميماً أنسياً يجمع بين الأناقة والطابع الرياضي، مع مقصورة تتسع لخمس ركاب وأبعاد تبلغ 4.615 متر طولاً و1.885 متر عرضاً و1.532 متر ارتفاعاً. ويبرز حضورها من خلال خطوط الكوبية الانسيابية والعجلات الرياضية قياس 21 بوصة والتوقيع الضوئي المستوحى من «غبار الفضاء»، فضلاً عن مجموعة من الحلول الديناميكية الهوائية التي تعزز الكفاءة ومدى القيادة الكهربائية.

مقصورة رقمية متطورة

تمتاز المقصورة بأجواء رياضية راقية، مع استخدام مواد عالية الجودة وإضاءة داخلية زرقاء وشاشتين رقميتين بقياس 12.3 و12 بوصة، إضافة إلى مقود مزود بأزرار مستوحاة من سيارات الفورمولا 1 للتحكم بمستويات استعادة الطاقة ووظائف تعزيز الأداء.

كما تأتي السيارة بمقاعد رياضية من Sabelt مَكسوة بجلد نابا، قابلة للتعديل الكهربائي ومزودة بخاصية التدفئة والتدليك، إلى جانب مساحة تخزين خلفية تبلغ 532 لتراً.

ويعتمد نظام المعلومات والترفيه على منصة «أندرويد أوتوماتيف» وخدمات غوغل، مع دعم «خرائط غوغل» و«مساعد غوغل» وتطبيقات متجر غوغل بلاي،

كشفت ألبين عن A390 GTS، النسخة عالية الأداء من طراز A390 الكهربائي، لتقدم سيارة فاستباك رياضية تجمع بين متعة القيادة التي تشتهر بها العلامة الفرنسية والعملية المناسبة للاستخدام اليومي، وتأتي السيارة كخطوة جديدة ضمن استراتيجية الشركة الكهربائية بعد إطلاق A290، وقبل وصول الجيل الكهربائي المقبل من A110. تعتمد السيارة على ثلاثة محركات كهربائية، أحدها في المقدمة واثنان في الخلف، لتولد قوة تبلغ 470 حصاناً وعزم دوران يصل إلى 824 نيوتن متر، مع نظام دفع رباعي متطور وتسارع من صفر إلى 100 كيلومتر في الساعة خلال 3.9 ثانية وسرعة قصوى تبلغ 220 كيلومتراً في الساعة.

ويُعد نظام ألبين النشط لتوزيع عزم الدوران، أبرز عناصر السيارة، إذ يوزع العزم بشكل مستقل على العجلتين الخلفيتين كل 20 جزءاً من الثانية، ما يعزز الثبات والرشاقة والدقة في المنعطفات، ويمنح السيارة إحساساً بالخفة رغم أبعادها الكبيرة.

كما زُودت A390 GTS بمكابح أمامية بقياس 365 ملم مع ملاقط سداسية المكابس، ونظام تعليق مستوحى من عالم السباقات، إلى جانب توزيع متوازن للوزن بواقع 49% في الأمام و51% في الخلف، بما يضمن تجربة قيادة قريبة من تلك التي يقدمها طراز A110.

الأداء والتقنيات الحديثة. فهي لا تكتفي بتقديم أرقام قوية أو مواصفات متقدمة، بل تسعى إلى إعادة تعريف تجربة القيادة من خلال مزيج من الدقة، والرشاقة، والتحكم العالي.

ومع هذا الطراز، تؤكد ألبين أن فلسفتها لم تتغير، بل تطورت لتواكب العصر دون أن تفقد هويتها الأصلية، لتبقى علامة ترتبط دائماً بالإحساس الخاص خلف عجلة القيادة. وبينما تتجه الصناعة نحو المستقبل، تضع A390 GTS بصمتها كخطوة جديدة في طريق المنافسة، وكإعلان واضح أن روح ألبين ما زالت حاضرة بقوة على الطريق.

متطور بقوة 850 واط يضم 12 سماعة ومضخم صوت، مع مؤثرات صوتية خاصة طورت لتعزيز الإحساس بالأداء في السيارة الكهربائية.

وتصنع A390 GTS بالكامل في فرنسا، بدءاً من مصنع ألبين التاريخي في ديب، مروراً بالمحركات والبطاريات والإطارات، لتجسد رؤية الشركة في تقديم سيارة كهربائية رياضية تحمل الهوية الفرنسية بكل تفاصيلها.

في النهاية، تأتي ألبين A390 GTS لتجسد مرحلة جديدة في مسيرة العلامة الفرنسية، حيث يلتقي الإرث الرياضي العريق مع أحدث ما وصلت إليه هندسة

استعادة الطاقة عبر خمسة مستويات مختلفة، بما يتناسب مع أسلوب القيادة وظروف الطريق.

تقنيات متقدمة

زُودت A390 GTS بنظام ألبين للقياس عن بعد، الذي يتيح تحليل بيانات القيادة وتطوير مهارات السائق عبر أدوات تدريب وتحديات تفاعلية، إلى جانب تطبيق مخصص للهواتف الذكية يسمح بمراجعة الأداء ومشاركة البيانات. وتواصل ألبين تعاونها مع شركة Devialet الفرنسية لتقديم نظام صوتي



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نغوص في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

ميركوري كوجر 1968

أسطورة كلاسيكية بقوة 460 حصان



تحت الضغط. بهذا المزج بين الكلاسيكية والأداء الحديث، تقدم ميركوري وتجربة قيادة فريدة تجمع بين الهوية التاريخية والقوة العصرية.

تعود ميركوري كوجر 1968 بإطلالة كلاسيكية جذابة ممزوجة بتحديات عصرية تمنحها أداءً استثنائياً يجعلها من أبرز السيارات المعدلة في فئتها. تعتمد السيارة على محرك فورد كايوتي V8 سعة 5.0 لتر بقوة 460 حصاناً، مرتبط بنقل حركة أوتوماتيكي بـ10 سرعات مزود بمبدلات خلف المقود، مأخوذ من فورد F-150 رابتور لتقديم قيادة سلسة واستجابة سريعة. كما تأتي بنظام تعليق رياضي متطور ومكابح عالية الأداء، مع عجلات HRE ثلاثية القطع من فئة C1 C103، ما يعزز الثبات والأداء على الطريق. أما التصميم الخارجي فيحافظ على روح الطراز الكلاسيكي مع لمسات حديثة تشمل صداماً أمامياً محدثاً وشبكاً جديداً وتفصيل دقيقة تعكس العناية بالتفاصيل. ويمنح نظام العادم المصمم خصيصاً صوتاً قوياً مميزاً، بينما يساعد زيت موتول الصناعي على الحفاظ على كفاءة المحرك



خط الإنطلاق

5 نصائح ضرورية قبل القيادة

1 عدم تعبئة سائل الفرامل دون سبب



لا تقم بتزويد سائل الفرامل عند انخفاضه إلا إذا وجد تسرب أو بعد صيانة النظام، لأن الانخفاض غالباً سببه تآكل تيل الفرامل. إضافة السائل دون معالجة السبب قد يخفي المشكلة ويعرضك للخطر. كما يجب الحذر من انسكابه لأنه قد يتلف طلاء السيارة ويجب تنظيفه فوراً بالماء.

2 ألوان عادم السيارة ودلالاتها

العادم الطبيعي يكون بلا لون، وأي تغير قد يشير إلى مشكلة:

- أبيض: تسرب سائل التبريد إلى المحرك.
- رمادي/أسود: احتراق زائد للوقود ويحتاج ضبط.
- أزرق: احتراق زيت المحرك ويستلزم صيانة.

3 لماذا لا يُنصح بتشغيل السيارة بالدفع عند ضعف البطارية

لا يُنصح بتشغيل السيارة بالدفع أو القطر عند ضعف البطارية لأنه قد يسبب أضراراً ميكانيكية وكهربائية، خصوصاً في السيارات الأوتوماتيكية التي لا تدعم هذه الطريقة.

4 التعامل مع الدوائر الكهربائية في السيارات الحديثة



يجب الحذر عند التعامل مع الأنظمة الكهربائية في السيارات الحديثة مثل تركيب الأجهزة أو استبدال البطارية، لأن أي خطأ في التوصيل قد يتسبب في تلف مكونات إلكترونية مكلفة. لذلك يُفضل إجراء أي أعمال صيانة أو تعديل في مراكز خدمة متخصصة لضمان السلامة والجودة.

5 إضاءة مؤشر البطارية بعد التشغيل

استمرار إضاءة مؤشر البطارية بعد تشغيل المحرك يدل على خلل في نظام الشحن، مثل ضعف المولد أو ارتخاء سيره، ويستدعي فحصاً سريعاً.

أخبار وقصص من العالم... بعجلات

مازيراتي تكشف عن جريكالي 2027 بتحديثات جديدة

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرقات وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجالاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والمركبات المتطورة.



كشفت مازيراتي عن الصور الرسمية لسيارة جريكالي 2027 المحدثة، والتي تنتمي لفئة SUV الفاخرة الرياضية، مع مجموعة من التحسينات في التصميم والتقنيات، وتشكيلة محركات تشمل نسخاً بنزين V6 توربو ونسخة كهربائية بالكامل.

وتتوفر السيارة بأربع نسخ، تعتمد ثلاث منها على محرك نيتونو V6 سعة 3.0 لتر ثنائي التبريد، مع مستويات مختلفة من القوة. تبدأ النسخة الأساسية بقوة 385 حصاناً، بينما تقدم نسخة مودينا أداءً مشابهاً مع طابع قيادة أكثر ديناميكية، في حين تأتي نسخة تروفيو الأقوى بقوة 523

حصاناً وتتسارع من 0 إلى 96 كم/ ساعة، وتولد قوة 542 حصاناً، مع تسارع من 0 إلى 96 كم/ ساعة خلال 4 ثوانٍ وسرعة قصوى تبلغ 220 كم/ساعة. أما النسخة الكهربائية فولجوري، فتعتمد على محركين وبطارية بسعة وشملت التحديثات التصميم الخارجي

خياراتنا

هل تنظيف شاشة السيارة يسبب تلفها دون أن تدري؟



يقع كثير من السائقين في خطأ استخدام مواد تنظيف منزلية قد تُتلف طبقات الحماية الحساسة لشاشات السيارات الحديثة، ما يؤدي إلى فقدان اللعان أو خدوش أو ضعف استجابة اللمس مع الوقت. ومن أبرز المواد المنوعة منظفات الزجاج التي تحتوي على الأمونيا، والمناديل الورقية التي قد تسبب خدوشاً دقيقة، إضافة إلى المواد الكيميائية القوية مثل المبيضات التي قد تؤدي لتلف السطح واصفراره.

في المقابل، يُنصح باستخدام قطعة قماش مايكروفايبر ناعمة وجافة لتنظيف الشاشة بلطف دون ضغط. وللبيع الصعبة يمكن استخدام محلول مخفف من كحول الأيزوبروبيل مع الماء، مع ضرورة وضعه على القماش أولاً وليس مباشرة على الشاشة لتجنب أي أضرار كهربائية أو تسرب للسوائل.

مسارات التحول في موازين القوة وصناعة التأثير العالمي

الصين من قوة صاعدة إلى لاعب عالمي مؤثر

كتب جورج حبيب

تشهد الساحة الدولية في العقود الأخيرة تحولات متسارعة في بنية النظام العالمي، حيث لم تعد موازين القوة ثابتة كما كانت في السابق، بل أصبحت أكثر ديناميكية وتعقيداً، تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاستراتيجية، وفي ظل هذا المشهد المتغير، برزت مجموعة من القوى التي أعادت تشكيل معادلات النفوذ والتأثير، وفرضت واقعاً جديداً يقوم على التنافس

والتكيف وإعادة بناء المواقع داخل النظام الدولي. تأتي هذه السلسلة في إطار قراءة تحليلية معمقة لهذه التحولات، ومحاولة فهم الآليات التي تحكم إعادة توزيع القوة عالمياً، وكيف تتغير أدوات التأثير من مرحلة إلى أخرى، وما يرافق ذلك من تحديات وفرص أمام الدول الفاعلة في هذا النظام. كما تسعى إلى تقديم رؤية شاملة تساعد على استيعاب طبيعة التحول الجاري، دون الاكتفاء بالقراءات

السطحية أو التفسيرات الجزئية. ومن خلال عشر حلقات متتابعة، تتناول السلسلة أبرز ملامح هذا التحول، بدءاً من الجذور التاريخية للتغيرات، مروراً بالعوامل الاقتصادية والاستراتيجية، وصولاً إلى ملامح المستقبل واتجاهات النظام العالمي الجديد، في محاولة لرسم صورة أكثر وضوحاً للعالم الذي يتشكل أمامنا اليوم.

استطاعت الصين، بعد سلسلة طويلة من التحولات والمنعطفات التاريخية، أن تصل إلى مرحلة مفصلية من الانتعاش الوطني، لتنتقل تدريجياً إلى موقع متقدم على الساحة الدولية وتصبح لاعباً رئيسياً في المشهد العالمي. كما أن أسس النظرة المتبادلة بين الصين والعالم الخارجي بدأت تتغير بشكل واضح، وهو ما يجعل من الضروري مواكبة هذا التحول وفهم أبعاده المختلفة.

تجاوز الأزمات

وفي هذا السياق، لا بد من توضيح عدد من الحقائق الأساسية، إذ قطعت الصين شوطاً كبيراً في تجاوز مآسيها التاريخية، وتمكنت من ترسيخ مكانتها كقوة أكبر اقتصاد في العالم، مع بقاء احتمال تصورها للاقتصاد العالمي في المستقبل أمراً غير مستبعد. وفي الوقت نفسه، تُعد الصين من أكبر الدول في الإنفاق العسكري عالمياً، وتتمتع بقدرة تنافسية شاملة مرتفعة على مختلف المستويات، الأمر الذي يجعل من الصعب على أي قوة خارجية التأثير عليها أو إخضاعها كما كان يحدث في فترات تاريخية سابقة.

ومع ذلك، فإن هذا النمو المتسارع للصين سيؤدي حتماً إلى إحداث تغييرات هيكلية في النظام العالمي، وقد يخلق في بعض الأحيان حالة من عدم التكيف أو سوء الفهم في البيئة الدولية، وقد يصبح من الصعب التمييز بين مظاهر الضغط المؤقت أو الإقصاء المرحلي وبين التحولات الاستراتيجية الأعمق، وهو ما قد ينعكس على المزاج العام داخل الصين ويثير الكثير من النقاشات الداخلية.

التحول العالمي

من جهة أخرى، فإن هذه الضغوط لا تعكس ضعفاً في الصين، بل على العكس، هي نتيجة مباشرة لتحولها التدريجي إلى قوة عالمية مؤثرة، قادرة على إعادة تشكيل موازين القوى الدولية. كما ينبغي الإشارة إلى أن جميع القوى والدول الكبرى في العالم تواجه بدرجات مختلفة بعض أوجه الضعف في منظوماتها الفكرية والإيديولوجية. فعلى سبيل المثال، يعاني المجتمع الأمريكي من

حالة افتتان غير واقعية بالركزية الغربية، بينما لا يدرك بعض أوساط المجتمع الياباني بالشكل الكافي حجم التقدم الذي تحققه الصين. وفي المقابل، يواجه المجتمع الروسي تساؤلات داخلية متعلقة بموقعه الحقيقي كقوة عظمى من عدمه. وفي ظل هذا الواقع، فإن حسم المنافسة العالمية القادمة سيكون لصالح المجتمعات والدول القادرة على التطوير والتفكير النقدي والإصلاح المستمر.

الثقة الوطنية

ومن هنا تبرز أهمية تطور العقلية الاجتماعية الخارجية للصين وسرعة انخراطها في حالة من التطبيع مع متغيرات العالم. فالعقلية الصينية خلال السنوات الأخيرة تمر بمرحلة تعديل تدريجي، ضمن عملية إعادة تشكيل للوعي الاجتماعي على مستوى الأمة.

ورغم ما تحقّق من إنجازات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير، بحيث يتناسب الوعي الاجتماعي مع مكانة الصين كدولة كبرى وصاعدة في النظام الدولي. فكلما ارتفع مستوى النضج الاجتماعي والسياسي، ازدادت مرونة الصين الاستراتيجية في التعامل مع الدول الأخرى، وسار مسار صعودها بشكل أكثر سلاسة.

وفي السياق نفسه، بدأت الصين في إطلاق مبادرات اقتصادية واستراتيجية مهمة، مثل تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي شهد إقبالاً واسعاً مع انضمام عشرات الدول كمؤسسين، إضافة إلى الاهتمام الدولي المتزايد بمبادرة «الحزام والطريق» المستلهمة من طريق الحرير التاريخي. وتعكس هذه المشاريع توسع الدور الصيني في النظام الاقتصادي العالمي. ومن منظور تاريخي، مرت الصين منذ

عام 1840 بسلسلة طويلة من التحديات والصعاب، إلا أن الفارق بين وضعها السابق وحاضرها أصبح واضحاً وكبيراً، ومع ذلك، فإن الطريق لا يزال مفتوحاً أمام مزيد من التقدم، باعتبار أن الاستمرار في التطور يمثل أفضل وسيلة لتجاوز آثار الماضي وتعيوضه.

انفتاح

وفي هذا الإطار، يُطرح مفهوم الجمع بين القوة والانفتاح، حيث يتعين على الصين أن تمتلك القوة وفي الوقت نفسه قدرًا من المرونة والتوازن في إدارة الخلافات والنزاعات، عبر تجنب التصعيد أو التهويل أو الإهمال. فالشعب الصيني الذي تجاوز مآسي التاريخ قادر على التعامل مع القضايا الدولية بعقلانية، وهو ما يمكن أن يشكل نموذجاً في إدارة النزاعات بطرق سلمية. ومع ذلك، يبقى



الجمهورية الحديثة، بعدما تجاوزت عقوداً طويلة من الحروب والمجاعات والاضطرابات السياسية والتحديات الاقتصادية. وقد ساهمت سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد، ومكافحة الفساد، وتعزيز برامج التحسين والتحفيز الاقتصادي في ترسيخ مكانتها ودعم قدرتها على بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. دون أن يفقدها ذلك إرادتها في مواصلة مسيرة التنمية.

وفي المقابل، لم تشهد الصين أزمات كبرى خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يجعل من الصعب قياس حدود قدرة المجتمع الصيني على تحمل الضغوط المستقبلية. فالجتمعات التي تعيش حالة من الاستقرار تصبح أكثر حساسية تجاه أي مؤشرات قد تهدد هذا الاستقرار. كما تتباين النظرة الدولية للصين بين من يصفها بالقوة الصاعدة ومن يشكك في قدراتها، إلا أن الحكم النهائي يبقى مهنوياً بالنتائج العملية، لأن التجربة والتطبيق هما المعيار الحقيقي لتقييم الواقع.

التحديات المستقبلية

ومن الحقائق التي لا يمكن تجاهلها أن الصين واجهت خلال مسيرتها تحديات وأزمات كبيرة وتمكنت من تجاوزها، ما يثير تساؤلاً منطقياً: إذا كانت الدولة أصبحت أكثر قوة اليوم، فما الذي يجعلها أكثر هشاشة مما كانت عليه في السابق؟ وعند النظر إلى المشهد العالمي بصورة أوسع، يتضح أن معظم الدول تواجه تحديات مرتبطة بالحكم والإدارة. ورغم ذلك، لا تزال الصين تحافظ على واحد من أعلى معدلات النمو بين الاقتصادات الكبرى والمتقدمة والناشئة، ويعود ذلك إلى قدرة الحكومة الصينية على إدارة مواردها وتوظيف إمكاناتها بكفاءة. كما أن دولاً كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا وعددًا من الدول الأوروبية مرت بأزمات مالية حادة، في حين واجهت اقتصادات ناشئة أخرى تحديات كبيرة، لكنها تمكنت من التعافي والحفاظ على مكانتها، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن أسباب الإصرار على الترويج لفكرة انهيار الصين.

في الوقت نفسه، يتطلع الشعب الصيني إلى مستقبل أكثر إشراقاً، وقد اعتاد على ونيرة تنموية متسارعة جعلته أقل تقبلاً لأي تباطؤ اقتصادي، وهي سمة تميز المجتمع الصيني، لكنها يجب ألا تتحول إلى مصدر ضغط أو عبء داخلي. وخلال العقود الماضية، نجحت الصين في تحقيق مستويات متقدمة من التنمية على الصعيد العالمي، وهي تدرك أن التوقف عن التقدم قد يقود إلى التراجع. لذلك، يسود لدى المجتمع الصيني شعور دائم بضرورة الاستعداد لمواجهة الأزمات المستقبلية والعمل على تحقيق الأفضل. ومع ذلك، لا تعتبر الصين نفسها دولة مكتملة النمو أو خالية من نقاط الضعف، بل تدرك أنها ستواجه مستقبلاً تحديات وتقلبات جديدة، ما يفرض عليها مواصلة العمل وتعزيز قدراتها والاستعداد المستمر لتجاوز أي عقبات قد تعترض طريقها.

التساؤل مفتوحاً حول شكل الصين في المستقبل، وكيف سيبدو العالم من حولها في ظل هذه التحولات المستمرة.

تحديات اقتصادية

كما أن ثقة الصين بنفسها تستند إلى أسباب تاريخية وواقعية واضحة، رغم ما يتم تداوله في بعض وسائل الإعلام الغربية من خطاب يركز على فكرة التراجع أو الأزمات الاقتصادية والسياسية، وصولاً إلى الترويج لاحتمال الانهيار، ورغم وجود تحديات وضغوط اقتصادية حقيقية، فإن ذلك لا يعني ضعف القدرة على المواجهة، بل يطرح سؤالاً أعمق حول طبيعة هذه القدرة وحدودها وكيفية قياسها في الواقع.

تستند عملية التنمية والتطوير في الصين إلى مسار معقد ومتعدد الأبعاد، إلا أنه يمكن اختصارها في اتجاهين رئيسيين: الأول راسي يتعلق بتحول نموذج النمو الاقتصادي، والثاني أفقي يرتبط بمكانة الصين ضمن المشهد العالمي. فقد انتقلت البلاد تدريجياً من مرحلة النمو الاقتصادي فائق السرعة إلى مرحلة نمو أكثر اعتدالاً واستدامة، وهو تحول طبيعي رافق تضخم حجم الاقتصاد الصيني ووصوله إلى مستويات غير مسبوق.

ومن المعروف أن أي اقتصاد في العالم لا يستطيع الحفاظ على وتيرة نمو مرتفعة إلى الأبد، إذ لا يوجد نموذج اقتصادي يجمع بين النمو المتسارع والاستمرارية المطلقة. ومع ذلك، لا يزال البعض يفسر تراجع معدلات النمو الصينية من خانة الرقمين إلى مستويات أقل على أنها مؤشر سلبي أو نتيجة لأسباب سياسية، إلا أن هذه القراءة تبدو مبالغاً فيها وتفقر إلى الدقة. واليوم، تعيش الصين واحدة من أكثر مراحلها استقراراً وقوة منذ تأسيس

قراءة في التحولات الكبرى وإعادة تشكيل النفوذ في النظام الدولي الحديث

إعادة بناء موازين القوة وتطور معادلات التأثير في العصر الحديث

ملامح التحول الاستراتيجي في العلاقات الدولية وصعود القوى المؤثرة

تباطؤ النمو وإعادة قراءة المؤشرات الاقتصادية

بعض الأصوات إلى تضخيم المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد الصيني. ومع ذلك، فإن قراءة هذه التحولات لا يمكن أن تقتصر على الأرقام فقط، بل ترتبط بقدرة الاقتصاد على إعادة التوازن والتحول من نموذج النمو الكمي إلى نموذج أكثر استقراراً وتنوعاً.

بما قد يعيد تشكيل الاهتمام الدولي بالاقتصادات الصاعدة. كما تناولت وسائل الإعلام في فترات سابقة مخاطر النمو المرتفع في الصين عندما تجاوزت معدلاتها 10%، إلا أن التحول نحو إعادة هيكلة الاقتصاد والتكيف مع نمط نمو أكثر استدامة دفع

المعدل يمثل أدنى مستويات النمو منذ 2015 ليقرب من 6.5%، مع طرح تقديرات تشير إلى أن ذلك العام قد يكون آخر فترة يسجل فيها الاقتصاد الصيني نمواً يفوق 6%. كما ذهبت بعض التحليلات الإعلامية إلى مقارنة المسار الصيني بالهندي، مرجحة أن تتقدم الهند من حيث معدلات النمو،

نهاية التسعينيات، وذهب البعض إلى اعتباره مؤشراً على انتهاء مرحلة النمو القوي التي شهدتها الصين. وفي المقابل، توقعت عدد من المؤسسات البحثية في أوروبا والولايات المتحدة استمرار تباطؤ النمو خلال عام

سجل الاقتصاد الصيني في عام 2014 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 7.4%، وهو ما اعتبره المكتب الوطني للإحصاء مستوى أقل مقارنة بالسنوات السابقة. وقد أثارت هذه الأرقام نقاشاً واسعاً في وسائل الإعلام الدولية، حيث رأت بعض التقارير أن هذا

19.7 مليون رحلة في يوم واحد

الصين تسجل ذروة سفر في عيد التنين



قالت المجموعة الوطنية الصينية المحدودة للسكك الحديدية إن شبكة خطوطها في مختلف أنحاء البلاد تعاملت مع 19.73 مليون رحلة ركاب يوم الجمعة، وهو اليوم الأول من عطلة عيد قوارب التنين.

وأضافت المجموعة، التي تُشغّل السكك الحديدية في الصين، أنها قامت بجدولة إجمالي 1028 قطاراً إضافياً لمواجهة الزيادة الكبيرة في حركة السفر.

وشملت أبرز وجهات السفر يوم الجمعة مدناً مثل بكين وقوانغتشو وتشنغدو وهانغتشو وشانغهاي وغيرها، بحسب الشركة، التي أوضحت أن سلطات السكك الحديدية في عموم البلاد تقدم أنشطة ثقافية لتعزيز الأجواء الاحتفالية وتحسين تجربة الركاب بشكل أكبر.

وأشارت الشركة إلى بيع إجمالي 51.59 مليون تذكرة قطار لفترة السفر خلال العطلة عبر منصة

التذاكر الرسمية 12306، وذلك حتى الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة الماضي. وتمتد فترة العطلة العامة من يوم الجمعة الماضي إلى الأحد المقبل، ويصادف عيد قوارب التنين،

معلومة ورقم

2.3

تربليون دولار

تعتزم اليابان وضع هدف استثماري ضخم يبلغ نحو 2.3 تريليون دولار بحلول عام 2040، عبر مزيج من الإنفاق الحكومي واستثمارات القطاع الخاص، في إطار استراتيجية نمو جديدة تقودها رئيسة الوزراء ساناى تاكايتشي.

المركزي الأوروبي: الاندماجات العابرة للحدود ضرورة لتقاسم المخاطر

مصرفي محلي للغاية ومتراط بشكل وثيق ومفرد مع الديون السيادية المحلية لا يمثل صيغة اقتصادية جيدة.

وأضاف لين: «من منظور الاقتصاد الكلي، يكتسب تقاسم المخاطر الناتج عن الخدمات المصرفية العابرة للحدود أهمية قصوى؛ سواء كان ذلك على صعيد ملكية الأسهم، أو آليات التمويل، أو عبر تبني تكنولوجيا وأنظمة تقنية مشتركة».

أكد فيليب لين، كبير اقتصاديي البنك المركزي الأوروبي، أن تأسيس بنوك عملاقة قادرة على العمل والتشغيل عبر مختلف أنحاء أوروبا يعد أمراً مستهدفاً وضرورياً لاستدامة النظام المالي في القارة.

وأوضح لين، خلال مشاركته في مؤتمر نظّمته مجموعة «ناتيكسيس» الاستثمارية الفرنسية في باريس، أن وجود نظام

دردشة اقتصادية

جيل الشباب يربط العدالة الاقتصادية بتكاليف السكن والغذاء والعمل لا بالشعارات الأيديولوجية

«اشتراكية جيل زد».. تعيد رسم مستقبل الاقتصاد الغربي

1 ارتفاع تكاليف المعيشة يدفع اليسار الجديد إلى التركيز على الاقتصاد اليومي

2 الذكاء الاصطناعي يعمّق مخاوف الشباب من فقدان الوظائف واتساع فجوة الثروة

نقاشات متزايدة حول أسباب اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية. ويستند بعض الباحثين إلى مفهوم «الاقتصاد على شكل حرف K»، الذي يفترض أن فئات معينة تستفيد بشكل كبير من النمو الاقتصادي، بينما تتعرض فئات أخرى لضغوط متزايدة وتراجع في مستويات المعيشة. كما ظهرت دراسات تتهم بعض الشركات باستغلال فترات التضخم لتعزيز هوامش أرباحها، في حين يرى اقتصاديون آخرون أن ارتفاع الأجور وتغيرات سلاسل الإمداد العالمية لعبت أدواراً مؤثرة في موجات التضخم الأخيرة. وبين هذين الاتجاهين، يبرز نقاش أوسع حول ما إذا كان النمو الاقتصادي التقليدي وحده كافياً لتحقيق الرفاه الاجتماعي أم أن هناك حاجة إلى نماذج جديدة أكثر توازناً.

ورغم الشعبية المتنامية للأفكار التي يطرحها هذا التيار، فإن التحدي الأكبر يبقى في كيفية تمويل البرامج المقترحة. فالكثير من هذه السياسات يعتمد على فرض ضرائب أعلى على أصحاب الثروات الكبيرة أو إعادة توجيه الإنفاق الحكومي، وهو ما يثير تساؤلات بشأن قدرة الحكومات على توفير التمويل اللازم دون التأثير سلباً على الاستثمار والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، تبدو «اشتراكية جيل زد» أكثر من مجرد موجة سياسية عابرة، إذ تعكس تحولاً أعمق في أولويات المجتمعات الغربية. فالقضية لم تعد مرتبطة بالنقاشات الأيديولوجية التقليدية بقدر ما أصبحت مرتبطة بسؤال يومي يواجهه ملايين الشباب: كيف يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في عالم ترتفع فيه تكاليف الحياة بوتيرة أسرع من قدرة الأفراد على مواكبتها؟ وهو سؤال مرشح لأن يبقى في قلب السياسات الاقتصادية خلال السنوات المقبلة.



تهديداً محتملاً لاستقرار الوظيفي وفرص العمل المستقبلية. وتزايدت المخاوف من أن تؤدي الأتمتة المتسارعة إلى تركيز الثروة والعوائد الاقتصادية في أيدي عدد محدود من الشركات العملاقة، بينما تتراجع قدرة الوظائف التقليدية على توفير الدخل والاستقرار الاجتماعي. ولهذا أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من الخطاب الاقتصادي الجديد، ليس بوصفه قضية تقنية فحسب، بل باعتباره عاملاً قد يعيد تشكيل توزيع الثروة والدخل داخل المجتمعات.

جدل اقتصادي

في الوقت نفسه، تشهد الأوساط الأكاديمية

أكبر من التوازن الاقتصادي والاجتماعي. كما أن هذه الرؤية تحاول إعادة تعريف مفهوم العدالة الاقتصادية من خلال التركيز على النتائج الملموسة في حياة المواطنين بدلاً من النقاشات الفكرية الواسعة حول الرأسمالية والاشتراكية.

قلق تكنولوجي

إلى جانب الضغوط المعيشية، برز عامل جديد ساهم في تعزيز شعبية هذا التيار يتمثل في الانتشار السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي. فبينما ترى الشركات والحكومات في هذه التقنيات فرصة لرفع الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي، ينظر إليها كثير من الشباب باعتبارها

في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث برز عدد من السياسيين الشباب الذين يطرحون برامج تركز على تخفيض تكاليف المعيشة وتعزيز دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية. وتدور هذه المقترحات حول تجميد الإيجارات، وتوسيع الإسكان اليسر، وتقديم رعاية أطفال مجانية أو منخفضة التكلفة، وتعزيز خدمات النقل العام، إضافة إلى دعم أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية.

ويستند هذا الخطاب إلى قناعة متزايدة لدى مؤيديه بأن الأسواق وحدها لم تعد قادرة على معالجة الاختلالات الاجتماعية التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة، وأن تدخل الحكومات أصبح ضرورياً لتحقيق قدر

في الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد العالمي تسجيل معدلات نمو إيجابية وتبقى مؤشرات البطالة عند مستويات منخفضة في العديد من الاقتصادات المتقدمة، تتشكل موجة سياسية وفكرية جديدة داخل المجتمعات الغربية تحمل ملامح مختلفة عن الحركات اليسارية التقليدية التي عرفها القرن الماضي. فبدلاً من التركيز على قضايا التأمين أو الصراع الطبقي أو إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بالكامل، يتجه جيل جديد من الشباب نحو ما يمكن وصفه بـ«اشتراكية المعيشة اليومية»، وهي مقاربة تنطلق من التحديات المباشرة التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية.

ضغوط معيشية

يأتي هذا التحول في وقت يشعر فيه كثير من المواطنين، خصوصاً الشباب، بأن التحسن الذي تعكسه المؤشرات الاقتصادية الكلية لا ينعكس على واقعهم المعيشي. فارتفاع الإيجارات وأسعار المنازل وتكاليف الغذاء والطاقة والخدمات الأساسية بات يشكل عبئاً متزايداً على الأسر، حتى في الدول التي تحقق نمواً اقتصادياً مستقراً. هذا الشعور بوجود فجوة بين الأداء الاقتصادي الرسمي والتجربة المعيشية الفعلية دفع قطاعات واسعة من الشباب إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية السائدة، والبحث عن حلول أكثر مباشرة لمعالجة الضغوط اليومية. لذلك لم يعد النقاش يدور حول طبيعة النظام الاقتصادي بقدر ما يتركز حول القدرة على تحمل تكاليف الحياة وتأمين مستوى معيشي مستقر.

صعود سياسي

انعكس هذا المزاج الجديد على المشهد السياسي

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com